

ندوة

وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها

مصطفى البرغوثي صالح عبد الجواد

ممدوح نوفل جميل هلال^١

في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عقدت "مجلة الدراسات الفلسطينية"، في مدينة البيرة في الضفة الغربية، ندوة لمناقشة انتفاضة الأقصى، شارك فيها، بالترتيب الهجائي، السادة: مصطفى البرغوثي، وصالح عبد الجواد، وممدوح نوفل، وجميل هلال.

وقد تناول النقاش ثلاثة أسئلة وجهت إلى السادة المشاركين، وطلب إليهم إبداء الرأي فيها. الأسئلة، أو محاور النقاش، هي:

أولاً: استناداً إلى طابع الانتفاضة العسكري والشعبي، ما هو أفقها، أو بالأحرى هدفها النهائي؟ هل هو دحر الاحتلال، أو إفشال سياسة شارون، أو تحسين شروط التفاوض، أو تثوير المنطقة في انتظار موازين قوى جديدة لمتابعة تحقيق الهدف، أو تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني؟

ثانياً: ما هو موقع الإصلاح الداخلي في أولويات القوى السياسية وقوى المجتمع المدني في ظل ظروف الانتفاضة؟

^١ مصطفى البرغوثي: مدير معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية في رام الله • صالح عبد الجواد: رئيس دائرة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بير زيت • ممدوح نوفل: كاتب ومحلل سياسي • جميل هلال: كاتب وباحث فلسطيني.

ثالثاً: هل من المهم مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي للتأثير فيه في اتجاه خلق حالة مؤاتية تستجيب للمشروع الوطني الفلسطيني، وخصوصاً في ضوء استطلاعات الرأي الأخيرة التي أظهرت اصطفاً واسعاً خلف سياسة شارون؟ وهل يجدر السعي لاستثارة اليسار، وحزب العمل، وميرتس، والأقلية الفلسطينية في إسرائيل، للقيام بدور فعال في مقاومة سياسات شارون؟

وفيما يلي خلاصة وافية لمجريات النقاش، مع ملاحظة غياب وجهة النظر المعارضة للتطبيع وإقامة علاقات بأية قوى أو مجموعات إسرائيلية قبل تحقيق الأهداف الفلسطينية، وهو الموضوع الذي شكل محور النقاش في الجزء الأخير من الندوة، والذي لم يستطع الدكتور مصطفى البرغوثي المشاركة فيه.

وفي إطار التحضير للندوة، وجهت المجلة سؤالاً إلى عدد من القادة السياسيين والإعلاميين في شأن الموضوع نفسه. هدف الانتفاضة وشروط وآليات تحقيقه. وننشر الردود بعد الندوة مباشرة.

أدار الندوة عصام نصار، المدير المشارك لمؤسسة الدراسات المقدسية في القدس، وحررها أحمد خليفة.

مصطفى البرغوثي: بالنسبة لموضوع هدف الانتفاضة، أو أفق الانتفاضة، أعتقد أن تحديد أفق الانتفاضة يرتبط بتعريفها، أي ما هي طبيعتها، لأن هناك خطأ كثيراً في هذا المجال. ويحدث أحياناً الآن، كما حدث في الانتفاضة السابقة، خلط بين مضمون الانتفاضة وبين أشكالها أو أشكال نشاطها، وبالتالي يجري أحياناً الخروج باستنتاجات غير صحيحة إذا ما ارتفعت، أو انخفضت، حدة أشكال معينة تنتجها الانتفاضة.

أعتقد أن التعريف الأدق للانتفاضة هو أنها مرحلة جديدة من مراحل الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي، أو الصراع العربي . الإسرائيلي، استأنف من خلالها الشعب الفلسطيني كفاحه ضد الاحتلال.

بعد سبعة أعوام من أوصلو، ثبت أن إسرائيل واصلت خلال المفاوضات فرض الحقائق على الأرض، وخصوصاً التوسع الاستيطاني. وكان الوضع أشبه بحالة وقف إطلاق نار من جانب واحد . إسرائيل مستمرة في مخطتها التوسعي، والجانب الفلسطيني ملتزم بعملية السلام. وما يحدث الآن هو استئناف للكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال من أجل الخلاص منه، متخذاً شكل الانتفاضة. ومن الطبيعي أن يرتدي هذا الكفاح أشكالاً وأنماطاً مختلفة، ولكن مع الاحترام لقيمة وأهمية كل شكل من الأشكال. إلا إنه يجب الإدراك أن الشكل الأهم والأقوى، والذي يمكن أن يمثل سر نجاح الانتفاضة، هو الطابع الشعبي الجماهيري لها، والاتجاه نحو عسكريتها قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة من ضمنها إضعاف إمكان انتصارها، وأيضاً القضاء على الطابع الوحيد الذي يمكن أن يكفل لها تحقيق هدفها.

أفق الانتفاضة مرتبط بتحديد أهدافها. وأعتقد أن الانتفاضة التي بدأت في رحاب الأقصى أصبحت بكل معنى الكلمة انتفاضة الاستقلال. وعندما أقول ذلك إنما أعني أن مهمتها الرئيسية كمرحلة من مراحل الكفاح الوطني هي تحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني، وبالتالي الهدف الموجه لها يجب أن يكون دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال. طبعاً الوصول إلى هذا الهدف وتحقيقه مرتبطان ارتباطاً جدياً بمدى القدرة على إدارة الصراع وإدارة الانتفاضة بأسلوب استراتيجي لا بأسلوب تكتيكي. وهذا أمر لم يحدث حتى الآن، ويعود عدم حدوثه إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية،

ولكن أساساً إلى أسباب داخلية. فحتى الآن لم تشكل قيادة طوارئ وطنية فلسطينية لإدارة الصراع، ولتتولى الربط بين أربعة محاور مع بعضها البعض:

- المحور الأول هو المحور الداخلي، أي محور الصراع المباشر مع الاحتلال.
- المحور الثاني هو العمل على التأثير فيما يجري في إسرائيل نفسها.
- المحور الثالث هو الجبهة العربية وما يمكن بناؤه من دعم وتضامن على المستوى العربي.

■ المحور الرابع هو المحور الدولي.

وفي اعتقادي لا يمكن لهذه الانتفاضة أن تحقق أهدافها إلا بتشكيل قيادة طوارئ وطنية تضع استراتيجيا تربط هذه الحلقات الأربع بعضها ببعض.

جميل هلال: يجب عدم المبالغة في الطابع الشعبي للانتفاضة الراهنة. فالمشاركة الشعبية تقتصر على المشاركة في المسيرات والتظاهرات وجناز تشييع الشهداء، وهي تتم، في الغالب، بتنظيم من القوى السياسية مجتمعة وبمشاركتها. هذا لا ينفي أن مسيرات تتم بمبادرات من خارج هذه القوى، لكن هذه بقيت موسمية ومحددة الهدف. كما لم يتمخض عن المؤتمرات الشعبية المحدودة العدد حتى اللحظة أية تشكيلات تنظيمية فاعلة، واقتصرت مهمة هذه المؤتمرات على إصدار المواقف تجاه قضايا متنوعة، من دون التركيز على قضايا محورية يجري التحرك المكثف من أجل تحقيقها. وأود أن أسأل: لماذا، في رأيك، لم تنجح محاولات تدعيم الطابع الشعبي للانتفاضة؟ من المسؤول: السلطة، أم الأحزاب، أم المجتمع المدني؟

مصطفى البرغوثي: لا أعتقد أن المحاولات فشلت، وإنما نحن نمر بموجات صعود وهبوط، وهناك عدة عوامل تتفاعل في هذا المجال. هناك قصور من بعض الأطراف عن القيام بدور معين، وربما بعض القوى مقصر أحياناً في أداء دوره في

التعبئة الجماهيرية. كما أن هناك قصوراً ناجماً عن ضعف البنية السياسية الفلسطينية بعد عملية الاحتواء التي تعرض لها معظم القوى السياسية من قبل السلطة الفلسطينية.

وهناك أيضاً مشكلة أخرى. أعتقد أن البعض يشعر أحياناً بالقلق من الطابع الشعبي الجماهيري الذي تعزز في مراحل معينة من الانتفاضة، وخصوصاً بعد موجة التظاهرات الشعبية الواسعة التي جرت خلال محاولة فك الحصار عن بير زيت والمسيرات الشعبية التي بتعتها، ويفضل أشكالاً تؤمن له السيطرة المباشرة والفورية على الساحة الداخلية، وربما يعتقد أن استخدام العسكرة يؤمن سيطرة أفضل. هناك قلق لدى البعض من تعزز الطابع الشعبي، لكن أعتقد أن من الخطأ القول إن الأمر فشل. وإذا نظرنا مرة أخرى إلى الانتفاضة كمرحلة كفاحية، أعتقد أننا سنرى صعوداً جديداً للطابع الشعبي والجماهيري بمشاركة فئات أوسع تتضرر مصالحها بصورة يومية مما يجري، وربما من خلال نشاط سياسي داخلي أمل أن يؤثر في عملية صنع القرار. ممدوح نوفل: أرى أن من الضروري أولاً تحديد ما يجري: هل هو انتفاضة بمفهومها الشائع والمعروف، أم أنه صراع بين سلطتين، السلطة الفلسطينية من جهة، والحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى؟

أعتقد أن من الصعب أن نعرف هذه الحركة الشعبية . الرسمية الجارية حالياً ضد الاحتلال بأنها انتفاضة بمفهومها الدارج، سواء كان المقصود بذلك ما عرفناه في انتفاضة الـ ٨٧ أو ما يُعرف بالانتفاضة عامة. هذه الحركة الجارية لها سمة لم تكن متوفرة بالانتفاضة السابقة، وقد تكون سمة فريدة خاصة بها. فهي من البداية حركة تسيّرُها وتشارك فيها قوى السلطة الفلسطينية، وهي ليست حركة جماهيرية منفصلة عن السلطة أو أنها انفجرت بمعزل عنها، بل العكس انطلقت بقرار مركزي من

السلطة قبل أن تصبح حركة شعبية. وقد جرى ذلك مباشرة عند زيارة شارون للأقصى، إذ اجتمعت هيئات السلطة الفلسطينية السياسية والأمنية وأخذت قراراً بالدفاع عن الأقصى. وقد اعتبر ياسر عرفات زيارة الأقصى نقطة تفجير للوضع كافية لا لإشعال الحريق على الأرض الفلسطينية فقط، بل أيضاً لتحريك الوضع خارج حدود فلسطين. وقد اتخذت قرارات بترتيبات عملية، وعقدت اجتماعات للقوى المشاركة في السلطة وتقرر تحريكها للتوجه إلى الأقصى، يوم الجمعة، وعززت ترتيبات للدفاع عن المسجد بتفريغ حراس جدد، وصدرت توجيهات للأجهزة الأمنية بالدخول إليه والدفاع عنه.

وهذه الحركة كانت معسكرة من اليوم الأول، وترافقت عسكريتها مع التحرك الشعبي منذ بدايته، لا بل سبقته. والبداية كانت بالدم والرصاص في ساحة الأقصى يومي ٢٨ و ٢٩، واستمر ذلك حتى هذه اللحظة. وإذا راجعنا تاريخ الحركة نجد أنه لم يمض يوم واحد من بدايتها حتى الآن من دون أن يكون هناك دور ما للسلاح أو المسلحين. الاشتباكات المسلحة بدأت يوم الجمعة ٢٩ أيلول/سبتمبر، واستمرت خفيفة بظهور مسلحين في المسيرات وإطلاق نيران على المستعمرات المجاورة للمدن، وتصاعدت أكثر فأكثر عبر مشاركة لأجهزة السلطة الفلسطينية باتت أكثر علانية إلى حد ما. والمشاركة المسلحة كانت بداية من قبل أشخاص مسلحين، لكنهم ليسوا معزولين أو بعيدين عن السلطة وأجهزتها أو عن الحزب الحاكم، لأن السلاح متوفر بشكل رئيسي عند أجهزة السلطة والحزب الحاكم، وليس متوفراً بيد أناس آخرين سوى لدى عدد محدود كان يظهره بين فترة وأخرى.

الأمر الآخر هو أن هذه الحركة انفجرت على أرضية عملية السلام، بمعنى أنه عندما وصلت أزمة عملية السلام إلى الذروة بعد فشل كامب ديفيد تهيأ مناخ أوسع

لانفجار حركة شعبية، وحدث ذلك فعلاً في إطار التصادم الذي حدث بعد كامب ديفيد، ولا أدري، وهذا سؤال افتراضي، هل كانت مثل هذه الانتفاضة ستنفجر لو لم يقع الصدام السياسي ولم تفشل مفاوضات كامب ديفيد؟ ولكن يمكن الآن القول إن المحرك لها هو الخلاف السياسي. فقد عاد ياسر عرفات وبراك من كامب ديفيد، وبدأ كلاهما يحضّران للتصادم. وكان براك هو الذي افتعل الصدام بداية، عندما سمح لشارون بزيارة الأقصى ليستدرج الجانب الفلسطيني، وكان يعتقد أنه يمكن من خلال هذا الصدام توجيه ضربة إلى الجانب الفلسطيني وإخضاعه لنوع من الضغط العالي للقبول بالشروط الإسرائيلية المطروحة على طاولة المفاوضات.

فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، هناك تباين، في الحقيقة، في تعريف الانتفاضة، وفي تحديد أهدافها، في إطار قيادة الانتفاضة (القوى الوطنية والإسلامية)، سواء كانت في غزة أو هنا في الضفة. في إطار المناقشات بدأ يظهر منذ اليوم الأول ثلاثة اتجاهات، وما زالت قائمة حتى هذه اللحظة:

(١) اتجاه يقول إن هذه الانتفاضة هدفها التحرير الكامل، والبعض يقول التحرير الكامل يصل لتحرير يافا. حركة حماس والتيار الديني يقولان إن هذه هي انتفاضة التحرير، والتحرير بالنسبة إليهما ليس تحرير الضفة والقطاع فقط.

(٢) اتجاه آخر يقول إن هدف الانتفاضة هو تحسين شروط التفاوض. وهذا يعكس التيار المركزي في السلطة، ويتعامل مع الانتفاضة ضمن هذا المنظار، منظار تحسين شروط المفاوضات، وتقريب الفلسطينيين من الأهداف المطروحة تحت سقفها.

(٣) وهناك اتجاه ثالث، أكثر واقعية، يرى أن هدف الانتفاضة هو إنهاء الاحتلال الموجود على أراضي الضفة والقطاع، ليس فقط من خلال فعل الانتفاضة المباشر ضد الاستيطان والجيش الإسرائيلي بالتصادم معهما، بل أيضاً من خلال تحسين ميزان القوى لمصلحة الجانب الفلسطيني من أجل فرض شروط تفاوضية توصل إلى الهدف.

سؤال:

ما الفارق بين الاتجاهين الثاني والثالث؟

ممدوح نوفل: الثاني يريد تحسين شروط المفاوضات على الطاولة، والثالث يقول ليس فقط في إطار المفاوضات، بل أيضاً من خلال إيجاد موازين قوى أو أوضاع جديدة على الأرض. نضرب المستوطنين، نهجرّ قسماً منهم، نلحق خسائر بالجيش. **مصطفى البرغوثي:** إسمح لي بأن أوضح. الثاني يريد تحسين شروط التفاوض، بينما الثالث يريد، استناداً إلى تغيير ميزان القوى، تغيير قواعد التفاوض وشروطه، بما في ذلك إنهاء الاستفراء الأميركي، وإدخال قوى دولية أخرى، وتحديد الهدف بوضوح على أنه هدف إنهاء الاحتلال والاستيطان وتحقيق الاستقلال والسيادة الكاملة.

جميل هلال: هناك اتجاه آخر موجود داخل السلطة يطالب بالعودة إلى

المفاوضات من دون شروط مسبقة. هناك فارق بين الاتجاه الثاني وهذا الاتجاه.

ممدوح نوفل: من هذه القراءة لانطلاقة الانتفاضة الحالية ودور قوى النظام السياسي فيها، والتباين في تعريفها، نستخلص مسألة أساسية مؤثرة في مسيرتها ووجهتها اللاحقة، وهي: لماذا تعاني هذه الانتفاضة ما تعانيه من ضعف في

المأسسة؟

حتى الآن الانتفاضة ليس لها قيادة وطنية موحدة. القيادة عملياً، وليس نظرياً، هي السلطة، وبشكل أكثر تحديداً، ياسر عرفات، رأس السلطة. فدور السلطة في الانتفاضة يقرره عرفات، بدءاً من دور وزارة الصحة أو التعاون الدولي، وانتهاء بالمهام التي تؤديها الأجهزة الأمنية لجهة حماية المناطق الوطنية وأي مهام أخرى.

إلى ذلك عرفات هو رئيس حركة فتح، وحركة فتح أدت وتؤدي دوراً محورياً في الانتفاضة، وبديهي القول إن قرارات وتوجهات عرفات المتعلقة بالانتفاضة ونشاطاتها ملزمة لكوادر وقيادات فتح في الانتفاضة. ومن الزاوية العملية، كنتيجة، لا توجد قيادة موحدة للانتفاضة تنسق بين نشاطاتها في الضفة والقطاع، أو تبرمج هذه النشاطات وتخطط لها. لا توجد قيادات فرعية للانتفاضة على مستوى المناطق مرتبطة بالقيادة المركزية، أي ليس هناك قيادات للمحافظات تابعة لقيادة مركزية على مستوى الضفة. نظرياً، جرى حديث عن هذا الأمر، لكن عملياً ليس هناك التزام أو أطر مرتبطة بتسلسل يضمن إيصال توجيهات وتعليمات ونقل صورة عن الواقع ومجريات الأمور على الأرض. قيادة الانتفاضة (في غزة والضفة) دعت في بيانات كثيرة إلى تأليف لجان شعبية، بدءاً بلجان الدفاع الذاتي، مروراً بلجان تكافل الأسرة، وانتهاء باللجان التي وردت في البيانات، حتى هذه اللحظة لم تتألف هذه اللجان. لماذا؟ أعتقد أن ذلك لم يحدث لأن الانتفاضة مسيطر عليها منذ انطلاقتها، ولأن هناك تداخلاً ما بين السلطة والشارع، بين قوى النظام السياسي والمعارضة. النظام السياسي الفلسطيني الحاكم يريد أن يكون هو المرجعية، ولا يريد أن تكون لهذه الانتفاضة مؤسسات يمكن أن تديمها أو توجد عناصر ضاغطة على السلطة.

هذه الانتفاضة أيضاً لم تولد قيادات جديدة كما ولدت الانتفاضة الأولى. فالقيادات الفتاوية في الانتفاضة خاضعة لقرار رأس السلطة، وقيادات الأخرى المشاركة في الانتفاضة والسلطة قيادات تتأثر بقرارات السلطة بقيادة عرفات.

غياب المؤسسة هذا يؤثر في أفق الانتفاضة، ويفسر إلى حد ما ضعف المشاركة الشعبية والعسكرة التي تطغى على كل شيء في الوضع الراهن.

كل هذا يجعل أفق الانتفاضة تحت سقف القرار السياسي للسلطة الفلسطينية لأنها من ناحية مشاركة فيها، ومن ناحية أخرى عسكرتها، ولأن قوى النظام فيها أساسية. والأهم من ذلك كله لا توجد معارضة فلسطينية للنظام السياسي الحاكم قادرة على إدامة الانتفاضة بمعزل عن قرار السلطة ومشاركتها أو رضاها. وأعتقد أنه إذا أخذت السلطة قراراً في مرحلة ما بوقف الانتفاضة فستكون قادرة على الوصول إلى هذه النتيجة، ربما ليس بكبسة زر، لكن بقرار يحد من دور حركة فتح، ويحد من دور الأجهزة، ويمنع الاحتكاك مع المواقع الإسرائيلية، وهذا كفيل بإنهاء الانتفاضة.

جميل هلال: هل سيكون في استطاعة السلطة، بالضعف الذي أصابها على الصعيد الاقتصادي المادي، وبنمو المعارضة، وتحديد حماس التي أصبح تأييدها في غزة موازياً، بل يفوق قليلاً تأييد السلطة، هل سيكون في استطاعة السلطة حصر حركة حماس، أو تقييدها، أو الضغط عليها؟

ممدوح نوفل: الضعف الذي أصاب السلطة لم يمس الجانب الصدامي فيها، أو قدرتها الهجومية ضد المعارضة. لم تصب السلطة بضعف إلى هذا الحد، لأن أجهزتها ما زالت موحدة و متماسكة، بل بالعكس، الصراع حسن وجهها أمام الحركة الشعبية الفلسطينية لأنها أصبحت مستهدفة كالمعارضة، ولم تعد متهمه في وطنيتها، مع أنه

بالنسبة إلى الجانب الاجتماعي الديمقراطي ما زال هناك نقد. لكن هذا الجانب تراجع في زمن الانتفاضة. صحيح ما زال الإصلاح مطلباً، إلا إن درجة ضغط الحركة الشعبية من أجله، أو ملحاحيته للمجتمع الفلسطيني، لم تعودا كما كانتا سابقاً. وأذكر في إطار الجواب أن السلطة زادت، خلال الانتفاضة، في عدد أفراد الأجهزة الأمنية، وجرى تفريغ ١٢.٠٠٠ شخص في قطاع غزة والضفة للأجهزة الأمنية والمدنية.

وأخيراً فيما يتعلق بطابع الانتفاضة الشعبي الذي برز في الآونة الأخيرة، أقول إن هذا مؤشر إيجابي ويجب تنميته، لكن طغيان الجانب المتعلق بالعسكرة سيبقى يحد من إمكان نمو الجانب الشعبي. وهذا يعني أنه لا يوجد في الأفق ما يدل على أن الطابع الشعبي هو الذي سيسود ما دام التوجه لدى السلطة هو استمرار العسكرة وإضعاف المأسسة، أو إلغاؤها كلياً.

صالح عبد الجواد: لن أخوض طويلاً في موضوع آفاق الانتفاضة أو أهدافها بالشكل الذي طرحه الزملاء، وذلك بسبب طبيعة الانتفاضة نفسها والرؤى المختلفة لكل طرف فيها. بالنسبة إلى الأهداف فالسلطة تريد من الانتفاضة رافعة لتحسين شروط التفاوض، والصراع يجري حول قواعد اتفاق، صراع في إطار اتفاق حول التسوية. بينما حماس والجهد تريدان دحر الاحتلال بالقوة ومن دون عملية تفاوض (نموذج "حزب الله")، وفي حالات النشوة يتحدثون عن تحرير فلسطين. أمّا الشارع فقد رأى فيها انتفاضة ضد الظلم والقهر وصرخة حرية. غير أن هذا الاختلاف يجمعه قاسم مشترك وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيو. دولة مستقلة لا مكان فيها للاستيطان أو الحواجز. ولا شك في أن برنامج شارون أعاد ترتيب سلم الأولويات بحيث أصبح إفشال مراهناته المهمة الأولى.

غير أن السؤال الأهم فيما يتعلق بأهداف الانتفاضة هو: ما هي آفاق الانتفاضة؟ وهنا فإنني أفرق بوضوح بين الأهداف والآفاق. فالآفاق تعني لي مدى الاحتمالات والفرص الموجودة لتحقيق هذه الأهداف، وهذا هو السؤال الأهم وطبعاً الأكثر تعقيداً وصعوبة. وهنا سأنتقل في إجابتي عن هذا السؤال مما انتهى إليه مدوح نوفل.

لا شك في أن هناك دوراً مهماً ومركزياً للسلطة (وفتح) واللتين من دونهما لما كانت الانتفاضة لتدوم وبهذا الزخم، غير أنني لا أوافق على أن الأمور نظمت بشكل مسبق على الرغم من مساهمتها الفعالة. فالتخطيط للانتفاضة بهذا الحجم يقتضي ليس فقط تحديد الأهداف والوسائل بل أيضاً خطة عامة بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار تنسيق العلاقة بين الوسائل الموجهة لسيناريوهات مختلفة، وأخيراً حشد القوة (السياسية والجماعية والاقتصادية والإعلامية وأخيراً العسكرية) التي تسمح بتحقيق أهدافك وإفشال أهداف العدو؛ وبمعنى آخر تعبئة كل موارد المجتمع الفلسطيني وطاقاته المحدودة مقارنة بطاقات المجتمع الآخر الكبيرة.

الاستعدادات التي أشار إليها نوفل ذات طابع تكتيكي محدود ولسيناريو محدد افتراض إدارة أزمة "محسوبة" وقصيرة المدى، والسؤال الآن هل كان لدى السلطة خطة عامة تلبي تطور السيناريوهات المختلفة؟ إجابتي عن هذا السؤال بالنفي. وهذا النفي مبني على الحقائق الصارخة وعليه إجماع حتى من قبل السلطة، على الأقل عندما يدور الحديث في غرف مغلقة (الدليل على ذلك عدم وجود خطة للدفاع المدني وعدم جاهزية الجهاز نفسه لمواجهة أزمات. عدم وجود خطة تموينية.. الخ، إضافة إلى الشلل الذي أصاب معظم مؤسسات السلطة الحكومية سواء على مستوى الإعلام، الاقتصاد، الدعم الاجتماعي، ناهيك عن عدم وجود خطة لاستخدام السلاح نفسه). أما وقود

الانتفاضة وشاحنها الأكبر فهو طبيعة الاحتلال وممارساته. الفلسطيني يعيش تحت استعمار مركب من نوع فريد في تاريخ البشرية، فهو في آن واحد كولونيالي إقصائي يستهدف الأرض من دون السكان، وهو تقليدي يتضمن الاحتلال العسكري الضاغط والسيطرة على الموارد (المياه، الأرض، الأيدي العاملة الرخيصة وفتح السوق الفلسطينية لمنتجاته من دون أية حماية جمركية)، وأخيراً استعمار أبارتهايدي (فصل عنصري) مشابه لما كان في جنوب إفريقيا لكنه يعتمد الدين أساساً للفصل بدلاً من لون البشرة، وهو أبارتهايد ينظر إلى صاحب الأرض الأصلي لا كمواطن وإنما كمقيم "دائم". هذه الطبيعة المركبة والتي ترجمت في الحياة اليومية للفلسطيني إلى معاناة غير مسبوقه، وإلى سياسة ممنهجة للإذلال لكل ما هو فلسطيني، هي التي شحنت قوة الانفجار وأعطت هذا الزخم الذي يدفع آلاف الشبان إلى الموت من دون تفكير، في سبيل الحرية، ويعطي المجتمع الفلسطيني هذه الصلابة والتصميم والصبر اللامتناهي، ويعدل جزءاً من موازين القوى المختلفة.

غير أن ذلك يجب ألا يغيب حقيقة أننا دخلنا مرة أخرى في مواجهة من دون استعداد. والمخاطر كبيرة بسبب الاستيطان الذي وصل إلى درجة من القوة والحجم تغري الإسرائيليين بفتح مواجهة شاملة كما جرى مرات كثيرة في الماضي عندما استكملوا قواهم، وبسبب عسكرة الانتفاضة بشكل غير مدروس، وبسبب الوضع الداخلي الذي سأطرق إليه فيما بعد.

العسكرة جاءت لعدة أسباب، بعضها لا علاقة له بالسلطة، منها شعور الفلسطينيين بأن نهج اللاعنف لم يحقق الكثير في الانتفاضة الأولى. تاريخياً توجد لدينا عملية التحول من موقف إلى نقيضه بسبب الاجتهاد بأن الموقف السابق هو المسؤول عن الفشل، ولا نحاول البحث في أسباب أكثر عمقاً مثل درجة التنظيم

والاستعداد، التدريب، الانضباط، التسلسل القيادي الهرمي من الرأس حتى القواعد الميدانية، إلخ. العامل الثاني هو انتشار السلاح، وهو انتشار طالما نظرت إليه بكثير من الريبة منذ عدة سنوات. وأخيراً، بسبب الوضع الجديد الناجم عن اتفاق أوسلو، وخصوصاً الطرق الالتفافية التي فصلت بين المحتل والسكان، حيث أصبحت نقاط الاحتكاك مع قوات محدودة وتستلزم مدى يتجاوز قوة الحجر.

السلطة نفسها لم تكن تريد وضع حد للعسكرة لحسابات داخلية. فعندما أطلق المسلحون النار من بين المناطق السكنية ضد المستعمرات المجاورة وبالقرب من المسيرات المتجهة إلى نقاط الاحتكاك المحدودة (الانتقاد هنا ليس موجهاً إلى الهجمات الدقيقة ضد المستوطنين على الرغم من بعض التحفظات) فإن السلطة لم ترغب في وقف هذه الأعمال (على الأقل في الأشهر الأولى)، لا لأنها خطت لها بشكل مدروس وعلى الرغم من أنه كان من الواضح للقاصي والداني عقم بل سلبيات هذه التصرفات التي سمحت للإسرائيليين باستباحة المدن الفلسطينية وقصفها بنيران الدبابات، وإنما لأسباب منها ما قاله نوفل والبرغوثي من تحسين السلطة لرصيدها الضعيف الذي وصل إلى أدنى مستوى قبل اندلاع الانتفاضة. فبسبب العسكرة أصبحت السلطة مستهدفة، ولم تعد متهمة في وطنيتها، وسمح الهجوم العسكري والسياسي على التنظيم في بداية الأحداث بوصفه حزب السلطة بتحويل موجة الانفجار بكاملها نحو المحتل. فمشاعر الشارع تميزت بعدم الثقة والغضب تجاه السلطة، وليس من الغريب أن جزءاً كبيراً من الجمهور، بل حتى جزءاً كبيراً من المثقفين كان يعتقد حتى انهيار مفاوضات طابا وانتخاب شارون أن مجمل العملية كان مجرد عملية تخريج لاتفاق سياسي تم التوصل إليه مسبقاً!!

والعسكرة كانت، كما رأيتها منذ الأيام الأولى، مأزق الانتفاضة الرئيسي، لا لتلبيتها إلى حد كبير استحقاقات داخلية بدلاً من أن تكون ضمن استراتيجية واضحة للمواجهة، بل بسبب طريقة التعامل معها (أحياناً بسبب الظروف الموضوعية والذاتية) التي حرمت السلطة التحكم بعامل متفجر، على الرغم من أن العسكرة سمحت بتكثيف وقع وأثار الانتفاضة مقارنة بالانتفاضة الأولى.

وفي حين تطور بعض الأمور بشكل إيجابي فإن الآفاق النهائية مسدودة، بعضها بحكم حالة الضعف التي تميز المجتمع وسلطته وأحزابه، وبعضها موضوعي مثل الانحياز الأميركي وحالة الوهن العربية. على كل حال، ما أنجزته الانتفاضة سياسياً تحقق في أول شهر أو أول شهرين منها، وفي رأيي أنه كان إنجازاً كبيراً: كشف عورة أوسلو، علاقة الفلسطينيين بالقدس، عودة القضية الفلسطينية كمحور اهتمام عربي والتأكيد على كون القضية لب الصراع العربي . الإسرائيلي ومفتاح استقرار المنطقة، استحالة تحقيق تسوية سياسية مع وجود المستعمرات. أما فيما بعد، فقد راوحت الانتفاضة في مكانها، حيث فشلت في التحول إلى حركة شعبية على الرغم من الإجماع الشعبي على تأييدها، وفقدت المبادرة بل بدأت تسجل أهدافاً في مرمها مثل تحقيق الإجماع الإسرائيلي، والفشل في تحقيق تعاطف دولي على نحو ما شاهدناه في الانتفاضة الأولى. لكن يمكن القول أيضاً إن الخسائر الإسرائيلية الفادحة خلال الأشهر الثمانية الأخيرة قدمت إنجازاً آخر لنا، وهو أن استمرار الاحتلال لن يعود إلى ما كان عليه الأمر سابقاً: احتلال بثمن رخيص.

مصطفى البرغوثي: لدي مشكلة مع منهج التحليل الذي نتبعه. معظم المعالجات ينطلق من تصور يفترض أن هناك نموذجاً معيناً (model) ممتازاً

للانتفاضة، ثم نأخذ بالمقارنة بين ما يحدث وبين النموذج لنكتشف أن ما يحدث غير نافع، ومتخلف، ولا يحقق نتيجة.

المدخل يجب أن يكون غير ذلك، يجب رؤية الانتفاضة باعتبارها جزءاً من صراع فلسطيني. إسرائيلي طويل الأمد، مر بمراحل متعددة، وإحدى أهم مراحلها كانت الانتفاضة الأخيرة. وربما الفارق بين هذه الانتفاضة والانتفاضة الأولى أن هذه الانتفاضة كأنها الانتفاضة الأولى مكثفة في سنة واحدة. فالتحولات سريعة جداً، وكثير من الظواهر الاجتماعية في الانتفاضة الأولى نراه الآن، لكن بنمط أسرع. إنما الرؤية يجب أن تنطلق من زاوية علاقة هذه الانتفاضة بأوسلو. فالانتفاضة، سواء اعتبرنا أن السلطة قررت المشاركة فيها أو أنها هي التي بدأتها، هي اعتراف بفشل عملية أوسلو، وهذا يجب رؤيته في سياق الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما يجب رؤية وضع السلطة في المعادلة من زاوية ما كانت تفعله في الأعوام السبعة الماضية، وليس من زاوية أن السلطة لم تنجح معها عملية أوسلو فانتقلت إلى نمط جديد.

وأنا لا أتفق مع القول إن الانتفاضة بدأت بقرار، إذاً يمكن أن تنتهي بقرار. وهذا . بالمناسبة. يعزز الادعاء الإسرائيلي القائل إن كل ما يجري مصدره السلطة، وأن أبو عمار إذا قرر غداً إنهاء الانتفاضة فستنتهي.

السلطة اتخذت قراراً معيناً، لكنني أعتقد أنها هي وجميع أجهزتها فوجئت بزخم المشاركة الشعبية في الأشهر الأولى من الانتفاضة، ونحن نعرف كيف كان حجم حضور السلطة في العملية مختلفاً عما نراه الآن. لم يتوقع أحد أن تصل الأمور إلى هذه الدرجة من الزخم، والمسألة ليست ببساطة اتخاذ قرار وسيطرة الأجهزة، بل هي أكبر من ذلك. هناك طابع شعبي وعمق شعبي لما يجري، وهما انعكاس للتأثر بالاحتلال

الإسرائيلي والاضطهاد الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وانعكاس لعدم الرضى عن ممارسات داخلية من قبل السلطة الفلسطينية. وهذه كلها عوامل محركة تفاعلت وانفجرت خلال الانتفاضة.

من التسرع القول إن هذه الانتفاضة أفرزت، أو لم تفرز، قيادات جديدة. هذا أمر يتطلب المتابعة، وما زال مبكراً الجزم بشأنه. لكن بالتأكيد تغيرت توازنات كثيرة داخل التركيبات القيادية المتنوعة، وسنرى تأثير ذلك في مراحل لاحقة. وأنا أعتقد أن معسكر تحسين شروط التفاوض تلقى هزيمة كبيرة، وهذا أمر مهم جداً. السلطة في لحظات معينة كانت تتأرجح بين ضغطين: الأول، ضغط الشارع والجماهير الشعبية؛ الثاني، الضغوط الدولية الخارجية وضغط إسرائيل، وهذا يفسر الذهاب إلى شرم الشيخ، ثم عدم تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها هناك. وهذا التأرجح يدل على أن هناك عوامل أخرى غير القرارات الداخلية تؤثر في مجريات الوضع. وأعتقد أن تحليلنا يجب ألا يتأثر بما يجري في هذا الوقت أو ذاك نظراً إلى طبيعة المواجهة الجارية، باعتبارها مواجهة تتخذ في الأساس طابعاً مسلحاً.

من المهم أيضاً ملاحظة ظاهرة المؤتمرات الشعبية التي سأل عنها جميل. المؤتمر الشعبي الأول، الذي عقد في رام الله وكان ناجحاً جداً، عقد على جلستين: الأولى في بداية آذار/مارس، والثانية في ٢٧ آذار/مارس، واختتمت بمشاركة ٦٠٠ شخص ممثلين لـ ١٤ قوة سياسية و٨٢ مؤسسة وطنية وأهلية، واتخذت مجموعة من القرارات تهدف إلى تطوير الانتفاضة وتعزيز طابعها الشعبي الجماهيري. وقد عقد هذا المؤتمر على قاعدة حركة شعبية ضغطت على السلطة ونجحت في دفعها إلى إصدار أوامر بوقف عمليات إطلاق النار من بين البيوت والأماكن السكنية، وواصلت ضغطها حتى تبنت القوى الوطنية والإسلامية هذا الموقف في بيان رسمي معلن. هناك شيء

اسمه الواقع الشعبي، الأثر الجماهيري، لكنه لا يجد ترجمة فعالة له من شأنها تقوية الانتفاضة بسبب إصرار السلطة على ممارسة دورها كما لو أن شيئاً لم يحدث، كما لو أنه ليست هناك انتفاضة، ولا ضرورة لحشد الطاقات أو إشراك المؤسسات الشعبية أو القوى الأخرى. وهناك إصرار على النهج نفسه، الذي يركز عملية صنع القرار، ويمنع المشاركة، ويحول الجميع سواء كانوا قوى أو مؤسسات أو هيئات تابعة لمنظمة التحرير إلى مجرد إكسسوارات، وهذا أمر لا يجوز استمراره. نحن الآن في مرحلة حاسمة، وهناك ضغط داخلي من أجل التغيير، وهذا الضغط الداخلي يجب أن يترجم على شكل قرارات جريئة وشجاعة إذا أردنا لهذه الانتفاضة أن تسير وتتطور. المؤتمرات الشعبية ظاهرة إيجابية، وخصوصاً إذا تكررت في مناطق أخرى، وإذا ساهمت في مؤسسة: أولاً، المشاركة الشعبية في الانتفاضة؛ ثانياً، العملية النضالية الكفاحية ككل.

ممدوح نوفل: لا أعتقد أن براك ذهب إلى كامب ديفيد ليفجر عملية السلام. بل بالعكس، ذهب وهو مقتنع على طريقته بأن ما قدمه من حلول لمشكلة القدس ولل قضايا الأخرى سيساعد في الوصول إلى حل شامل، فوجئ بالرفض الفلسطيني، وعاد ليفجر، ليعاقب، وليس لينسف العملية كلها، بل ليمارس الضغط على السلطة السياسية ويبتزها.

النقطة الأخرى هي أنني ما زلت مقتنعاً بأن هذه الانتفاضة لم تفرز حتى الآن لا شخصيات ولا أطراً قيادية قادرة على المزاحمة أو التأثير الجدي في القرار.

سؤال:

ماذا عن قيادة فتح الميدانية؟

ممدوح نوفل: قيادة فتح الميدانية ما زال سقفها وطموحها في حركتها الشعبية هو نيل رضا رأس السلطة. وحتى هذه اللحظة لم تبرز قيادة لفتح في الميدان إلا في منطقة واحدة، بل في جزء من منطقة، وهي ليست قيادة لعموم فتح، وأكثر من ذلك: هذه القيادة لم تحسّن حتى موقعها في إطار قيادة فتح. هذه القيادات الميدانية ما زال سقفها هو الوضع القيادي الفتحاوي كما كان سابقاً، لم تخرج عنه، لا في السياسة ولا في التنظيم.

ومن منظور أوسع، هل شكلت الانتفاضة رافعة للتنظيمات والأحزاب السياسية لإعادة بناء نفسها والتوجه إلى الجميع برؤية جديدة وخطاب سياسي جديد؟ المشكلة هي أن المعارضة، ولا أقصد بها حماس فقط، وإنما أيضاً القوى المشاركة وغير المشاركة في السلطة، لم تستثمر الانتفاضة لإحداث أي تغيير نوعي في أوضاعها. حتى الآن، وعلى الرغم من مضي ستة أشهر على بدء الانتفاضة، لا نرى ولا نلمس أي تطور نوعي في هذه القوى أو في علاقتها بالسلطة. لقد حدثت تطورات سلبية منذ بدء عملية السلام حتى الآن أضعفت هذه القوى وأضعفت نَفْسَها الديمقراطي والشعبي، ولم تؤد الانتفاضة إلى استعادتها لهذا النفس.

إذا أردنا أن نكون واقعيين، يجب أن نعترف بأن الانتفاضة موجودة كحركة احتجاج ضد الاحتلال، لكن لم تعد موجودة كحركة فاعلة في الشارع الفلسطيني. في الشهرين الأولين كان هناك هبّات جماهيرية في المناسبات الوطنية، وكان هناك زخم ومشاركة. أمّا الآن فالمشاركة الشعبية هي دون المستوى المطلوب كثيراً. كما أن الانتفاضة، كحركة شعبية، ليست عامة في جميع المناطق. في رام الله وجدت كحركة

شعبية في مرحلة من المراحل، لكن في مناطق أخرى طغى عليها الطابع العسكري واتخذت شكل صدام مسلح أكثر مما اتخذت طابع حركة جماهيرية.

الهبّات التي جرت أظهرت أن هناك أفقاً، أن هناك إمكاناً لتفعيل الحركة الشعبية، لكن القوى السياسية لم تنجح في تفعيل هذه الحركة.

المؤتمرات الشعبية ظاهرة جيدة جداً، لكن علينا أن ندرس لماذا بقيت هذه المؤتمرات محصورة بمنطقة واحدة، في رام الله، إذ لم تعقد حتى الآن مؤتمرات شعبية في المناطق على الرغم من مضي ستة أشهر. مشاركة القوى المستقلة في المجتمع لم تحدث حتى الآن إلا في المناسبات، أو في سياق هبّات. لا توجد للمستقلين مشاركة لا في قيادة الانتفاضة ولا حتى في المؤتمرات. وإحدى مشكلات الانتفاضة هي هيمنة الفصائل والقوى الإسلامية والوطنية عليها، وغياب الفئات الأخرى. ليس صحيحاً أن شخصيات مستقلة وممثلين للفعاليات الاجتماعية شاركوا في المؤتمر الشعبي. كان هناك على المنصة ممثلون للقوى السياسية الموجودة، ولا أحد غيرهم.

قيادة الانتفاضة تعريفها في البيانات هو: "القوى الوطنية والإسلامية"، وليس "قيادة الانتفاضة"، وهذا يعني أن الفئات الاجتماعية خارج هذه القوى ليست ممثلة أو مشاركة.

مصطفى البرغوثي: المؤتمر الشعبي قدم نموذجاً جديداً للمشاركة، إذ شارك في التحضير له ٢٢ طرفاً يمثلون القوى السياسية، وكذلك، لأول مرة، ممثلون عن النقابات المهنية والاتحادات النقابية واتحاد المرأة، وممثلون عن المؤسسات الاجتماعية. وهذا التوجه، أي مطالبة القوى السياسية بأن توسع إطارها المركزي بإدخال ممثلين عن المؤسسات الأهلية والاتحادات النقابية واتحاد البلديات، مؤشراً إلى إدراك بدأ يتزايد بأن القوى السياسية وحدها، من دون قوى المجتمع، لا تستطيع أن تقود الانتفاضة.

القوى السياسية، لو ترك الأمر لها، تفضل ألا تجلب أحداً، لكنها مضطرة، إذا أرادت أن توسع القاعدة الشعبية للانتفاضة، إلى أن تعترف بضرورة تمثيل قوى وهيئات ومؤسسات. توجد مصلحة مشتركة أحياناً لدى بعض القوى والسلطة في ألا يكون هناك تمثيل شعبي لأنه إذا صار هناك تمثيل ومشاركة شعبية واسعان سيصبح من الصعب السيطرة على الانتفاضة وتوجيهها. نحن مع توسيع هذه القاعدة قدر الإمكان لأن هذا شرط لنجاح الانتفاضة.

فيما يتعلق بعملية التغيير الداخلي والإصلاح، يجب ملاحظة أنهما كانا مطلوبين ومطروحين بقوة قبل بدء الانتفاضة، والذي حدث خلال الانتفاضة هو أنه أصبح من الواضح أنهما شرط لا بد منه للنجاح في المواجهة وفي الصراع الجاري، وبداية الشيء ليست مثل نهايته. الانتفاضة في نظر البعض كانت مجرد حدث تكتيكي يمكن استخدامه لتحسين شروط التفاوض، شأنها شأن هبة نفق الأقصى سنة ١٩٩٦، أي نبدأ شيئاً يتطور إلى حد معين، ثم تعود الأطراف إلى الطاولة نفسها. إسرائيل أجرت، بانتخاب شارون، تغييراً جذرياً في منهجها ورؤيتها للصراع، ولا يجب التقليل إطلاقاً من شأن ما يجري في الأراضي المحتلة؛ وهو عملية تهويد فعلية للضفة الغربية وغزة والقدس. ولا نعرف إذا كان ما زال على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة. هذا تغيير استراتيجي جوهري مهم يجب أخذه في الاعتبار. والمسألة ليست مجرد بدء شيء ونهايته مضمونة بالنسبة إلينا. إذا طابع الصراع يتغير، وأصبح التغيير الداخلي أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى. وتغيير النمط القيادي، من دون تغيير الإطار القيادي، غير ممكن. لا أعتقد أنه سيكون من السهل علينا تحقيق الانتصارات التي نريدها من دون إحداث الإصلاح الداخلي.

يستخدم البعض المواجهة القائمة حجة لعدم إجراء التغيير والإصلاح، باعتبار أن التغيير لا يمكن أن يتم من دون حدوث مجابهة داخلية تؤثر في الوحدة المطلوبة. وهذه هي الحجج نفسها التي استخدمت في التهرب من إجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية، والحجة نفسها التي استخدمت في عدم إجراء انتخابات لعضوية المجلس الوطني حتى في المناطق التي يمكن الإجراء فيها مثلاً في الخارج، والحجة نفسها التي استخدمت لعدم إجراء انتخابات المجلس التشريعي. لكن حدة المواجهة وتعاضم الصراع وتعاضم الضحايا، المرشحة للتفاقم بسبب التغيير الذي جرى في إسرائيل، تشكل عاملاً دافعاً في اتجاه التغيير، شئنا أم أبينا. وهناك استغراب شديد من حجم اللامبالاة الذي تبديه السلطة تجاه الحاجة إلى التغيير في ظل التطورات التي جرت.

ما هو شكل التغيير المطلوب؟

- في المستوى الأعم يجب إجراء انتخابات ليختار الشعب ممثليه. ربما لا يمكن إجراء ذلك فوراً، لكن يجب عدم شطب الموضوع من جدول الأعمال، وإجراؤها حيث أمكن، وبأي شكل ممكن.
- يجب مأسسة الانتفاضة وإكسابها طابعاً شعبياً من خلال مؤسسات شعبية تعمق المشاركة الشعبية.
- والأهم من ذلك وأكثر إلحاحاً هو ضرورة تشكيل قيادة طوارئ وطنية، بشرط:

أولاً: أن تقوم بإجراء إصلاحات داخلية وفورية، وتصبح مسؤولة عن الحكومة الفلسطينية ومخولة بإعادة تغييرها أو تشكيلها بطريقة تجعلها فعالة وقوية، وتزيل منها كل المظاهر السلبية ومظاهر سوء الإدارة وغير ذلك.

ثانياً: أن تكون مسؤولة عن عملية اتخاذ القرار السياسي، وخصوصاً في مسألة المفاوضات أو عدمها، والاتصال بالإسرائيليين أو عدمه، أي مسؤولة عن إنهاء حالة الازدواجية في الخطاب السياسي الفلسطيني التي تكررت في مراحل متعددة من الانتفاضة. فهذه الازدواجية هي من أهم العوامل التي تعيق تعميق وتوسيع المشاركة الشعبية في الانتفاضة.

ثالثاً: أن تكون مسؤولة عن بناء آليات الصمود الداخلي اقتصادياً واجتماعياً، وتوفير آليات للتكافل الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير آليات تتميز بالشفافية والمساءلة الكاملة، وهو ما يتيح حشد أكبر دعم ممكن للشعب الفلسطيني كي يصمد، لأن معركته الاقتصادية أصبحت معركة ضخمة بخسارة أكثر من ثلث الدخل القومي حتى الآن في فلسطين.

ولا أقصد بقيادة الطوارئ الوطنية حكومة وحدة وطنية. فحكومة وحدة وطنية لن تتعدى إضافة وزير هنا وهناك وإضافة بعض الفصائل. وهذا ليس هو المطلوب، لأن الحكومة الحالية، بهذا الكم الهائل من الوزراء، لا تشارك في عملية صنع القرار ولا يمكن النظر إليها كبنية فعالة، وبالتالي لا أعتقد أن المطالبة بحكومة وحدة وطنية هي الشعار الصحيح. والأصح هو المطالبة بقيادة طوارئ وطنية، وفي الوقت نفسه إطلاق عمليات متعددة تؤدي إلى الإصلاح الداخلي، وإلى ديمقراطية المجتمع الفلسطيني.

ممدوح نوفل: أعتقد أنه لا يوجد خلاف حول مسألة ضرورة الإصلاح وديمقراطية الوضع الفلسطيني. وهذا المطلوب كان موجوداً قبل الانتفاضة، وما زال قائماً، ولكن على الرغم من إلحاحيته، فإن مستجدات الصراع وآفاقه تستدعي أن نحدد، في إطار الديمقراطية والإصلاح، الحلقات المركزية التي يمكن أن يكون هناك أفق للعمل من أجل تحقيقها.

الحديث عن انتخابات الآن، سواء لمجلس تشريعي أو لمجلس وطني فلسطيني أو لبرلمان، غير واقعي، لا الآن ولا في الأشهر الستة المقبلة، وربما أكثر من ذلك. هناك ثلاث حلقات رئيسية:

(١) الحلقة الأولى: ضرورة مأسسة الانتفاضة. فبمقدار ما تخلق من مؤسسات وأطر جدية للانتفاضة بمقدار ما يمكن أن يكون هناك فعلاً عملية ديمقراطية وإصلاح على الأقل في هذه المرحلة. ومن دون بناء مؤسسات الانتفاضة، لا يمكن أن نتحدث عن تأثير في القرار السياسي الفلسطيني.

جميل هلال: ما معنى مأسسة الانتفاضة؟ توجد قيادات سياسية من فتح وحتى حماس تجتمع وتصدر بيانات وتدعو إلى مسيرات.

ممدوح نوفل: يوجد إطار قيادي على مستوى الوطن يمكن اعتباره قيادة موحدة للانتفاضة بمعزل عن السلطة، ولا توجد قيادات مناطقية أو على مستوى المحافظات تقود وتوجه، ولا توجد أطر شعبية قاعدية للانتفاضة يمكن أن تشكل قوة ضغط باسم الانتفاضة على النظام السياسي الرسمي لتمنعه من التفرد باتخاذ القرارات المهمة مثلاً، الانتفاضة أصدرت عشرة بيانات تعارض أية لقاءات مع الإسرائيليين، لكن اللقاءات كانت تتم بغض النظر عن البيانات. أنا لست مع هذا التوجه، لكن لماذا كانت السلطة تذهب إلى اللقاءات من دون أي اعتبار لرأي الانتفاضة؟ لأنه لا توجد مؤسسة للانتفاضة قادرة على التأثير في الفعل والقرار، ولأنه لا توجد للانتفاضة قاعدة جماهيرية وأطر مؤسساتية تمثل قوة ضغط حقيقية. أريد حركة شعبية فلسطينية تستمد توجهاتها وقراراتها من القوى الاجتماعية وتنفذ قراراتها من خلال مؤسسات موجودة في صفوف المجتمع.

جميل هلال: أنت تدعو إلى مؤسسة الانتفاضة بشكل مواز للسلطة، ومستقل عنها، إذا ما الحاجة إلى وجود سلطة إذا تشكلت قيادة طوارئ وطنية؟ أعني سلطة بمعنى حكومة أو مجلس وزراء.

إن شعار، أو مطلب قيادة طوارئ وطنية، على الرغم من الأهداف التي يسعى لها، قد لا يضيف سوى هيئة جديدة إلى مجلس الوزراء، والقيادة الفلسطينية، واللجنة التنفيذية، ويساهم، من دون قصد، في إشاعة فوضى تعددية الهيئات. وستخلق هذه الهيئة تعارضاً مع هيئات السلطة التي يفترض أن تتولى الإشراف على إدارة الحياة اليومية وتوفير الحماية للمواطنين، إلا إذا كان الهدف هو تفكيك السلطة واستبدالها بتشكيل يقود المقاومة الفلسطينية أو بصيغة منظمة التحرير أو صيغة جديدة لها (تضم المعارضة الإسلامية مثلاً). ربما أن شعار حكومة طوارئ مصغرة وذات صلاحيات فعلية، تتولى إجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة (بما فيها محاربة الفساد الإداري والمالي) وتحظى بصدقية في الشارع الفلسطيني هو الأكثر واقعية، ويمأسس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة من فصل السلطات (وفق القانون الأساسي المقرر من المجلس التشريعي أو الدستور الذي يجري الإعداد له منذ فترة غير قصيرة). على كل الأحوال يجب الإجابة عن السؤال: هل تستدعي الانتفاضة تطوير السلطة الفلسطينية وإصلاح وضعها الداخلي في مواجهة مساعي حكومة شارون لإضعافها وتدمير بنيتها التحتية، أم أن السلطة باتت تشكل عقبة في وجه تطوير الانتفاضة ومن الأفضل التخلي عنها لمصلحة قيادة تدير حركة تحرر في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي؟ أرى من الأفضل، لأسباب عديدة منها الوضعان الإقليمي والدولي والتراجع الذي شهدته معظم الأحزاب والقوى الوطنية الفلسطينية في قدراتها التعبوية، أن تعاد مؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية لتجمع بين مهمة التحرير وما

يستدعيه من تنظيم للمقاومة الوطنية ومهمة البناء الداخلي العصري والتنموي على أسس الديمقراطية والعدالة والتعددية.

مصطفى البرغوثي: ما أدعو إليه هو قيادة طوارئ وطنية تصحح الخلل الذي حدث في التوازن خلال السنوات الماضية. منظمة التحرير والقوى الوطنية وكل الفصائل أصبحت عبارة عن أجهزة تابعة للسلطة، وأصبحت هذه هي المرجع للجميع وحولت أجهزة منظمة التحرير إلى بند من بنود ميزانيتها. المطلوب هو إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، أي قيادة طوارئ تكون بمثابة قيادة تحرر وطني، وتكون السلطة جهاز تنظيم داخلياً تابعاً لها وليس مسؤولاً عنها كما هو حادث حالياً.

جميل هلال: عملياً ما تدعو إليه هو العودة إلى وضع حركة المقاومة الفلسطينية، العودة إلى وضع حركة المقاومة الفلسطينية، العودة إلى حركة تحرر وطني، وتعتبر أن ما أقيم منذ أوسلو، أو منذ سنة ١٩٩٤، وضع طارئ ويمكن إنهاؤه!

مصطفى البرغوثي: الخيار الذي تقف أمامه السلطة هو إما أن تبقى كما هي، ومقيدة باتفاقات أوسلو، وإما أن تصبح شيئاً آخر. ليس مصادفة أن الاجتماع الوحيد للمجلس التشريعي الذي سمحت إسرائيل بعقده، وسمحت لجميع الأعضاء بأن يلتقوا في غزة، هو الاجتماع الذي أعاد انتخاب هيئات رئاسة المجلس التشريعي فقط، لأن هناك مصلحة للطرفين باستمرار ترتيبات اتفاق أوسلو. السلطة تقف الآن على مفترق طرق، ولا تستطيع أن تبقى واقفة على هذا المفترق إلى الأبد، وهي إما أن تقرر أنها ما نجم عن اتفاق أوسلو، وإما أن تقرر أنها مجرد جهاز إدارة داخلي لحركة تحرر وطني.

ممدوح نوفل: يجب التمييز بين المهمات المطلوبة من مؤسسات الانتفاضة وأطرها وبين المهمات المطلوبة من مؤسسات السلطة. هناك وزارات لها مهمات تؤدي

من خلال قيامها بها خدمات للمجتمع، وهذه يجب ألا تكون مهمة أطر الانتفاضة. أطر الانتفاضة مهمتها تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني من أجل النضال.

مصطفى البرغوثي: وزارة الصحة غير قادرة على أن تقوم إلا بأقل من نصف العبء، ولولا المؤسسات الشعبية، مثل الإغاثة الطبية والهلال الأحمر، لكان الوضع مريعاً، نحن نقوم بالعبء الرئيسي.

ممدوح نوفل: وجود مؤسسات المجتمع المدني الموازية لمؤسسات السلطة لا يلغي أن العبء الرئيسي حتى الآن يقع على عاتق مؤسسات السلطة. لناخذ التعليم، مثلاً. وزارة التعليم التي تضم عدداً كبيراً من الموظفين وتتولى مسؤولية تعليم عدد كبير من الطلاب يجب أن تستمر وتبقى كوزارة تعليم؛ وزارة الصحة عندها المستشفيات والمعدات؛ ومعظم الوزارات الفلسطينية لها وظائف تقوم بها، مع أن دورها لم يبرز في الانتفاضة، ومع أن عدداً من الوزارات تعطل أو انتفى مبرر وجوده. لكن الحرص على المحافظة على هيكل السلطة كسلطة وطنية يجب أن يبقى، وبناء هيكل نضالي للانتفاضة يمكن أن يتم من خلال تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة ومؤسسات الانتفاضة. لا تستطيع أن تقول إن اللجان الصحية والمؤسسات الصحية، مثلاً، عندها إمكانات كافية. وإلغاء وجود الوزارات خسارة لإطار أنت أنشأته، وله ضرورات وطنية، سواء في مرحلة الانتفاضة أو فيما بعد الانتفاضة.

مصطفى البرغوثي: الحديث لا يدور عن إلغاء مؤسسات السلطة، وإنما عن تطويرها لتصبح مؤسسات دولة.

ممدوح نوفل: هذا نحن متفقون عليه. مؤسسات السلطة بحاجة إلى التطوير، وهي ليست بديلاً من مؤسسات المجتمع الوطني، أو مؤسسات الانتفاضة التي يجب أن تبنى على مستوى المناطق والمحافظات.

جميل هلال: من يتولى مهمة الدفاع عن المواطن وحمايته؟ تقديم خدمات، نعم . يمكن لوزارة الصحة تقديم خدمات صحية، لكن الحكومة ليس دورها تقديم خدمات فقط، الحكومة دورها أيضاً حماية مواطنيها وهذا لا يتم. تسمع الإذاعات الرسمية تذيع أن فلاناً استشهد وأن إسرائيل فعلت كذا، وكأنها مراقب أو وكالة أنباء. ما هو، إذناً، دور الحكومة في الترتيبات الثلاثة المقترحة: السلطة، والمجتمع المدني، ومؤسسات الانتفاضة؟

ممدوح نوفل: فيما يتعلق بدور السلطة من الناحية الأمنية، في ظل تركيبة الوضع الذي نعيشه، يجب أن يكون هناك نوع من التكامل. ولكن الجهد الرئيسي في الحفاظ على أمن المواطن يقع على عاتق السلطة لأن عندها ما يزيد عن ٣٤.٠٠٠ مسلح. هذا العدد المسلح المنظم الذي هو أقوى قوة مسلحة فلسطينية يجب أن يتحمل مسؤولياته الوطنية، وهو يتحملها الآن، بمعنى دور الدفاع عن المناطق الوطنية.

جميل هلال: عندما تريد قوة من الأمن الوطني أن تحرس هذه المنطقة أو تلك،

ممن تتلقى أوامرها: من قيادة الانتفاضة، أم من قيادة السلطة؟

ممدوح نوفل: مهمة الدفاع والأمن هي من مسؤوليات أجهزة السلطة الفلسطينية باعتبارها الأقدر والأكفأ، ولكن يمكن لهذه الأجهزة أن تتكامل مع لجان الدفاع الذاتي التي يجب أن تتشكل في المناطق والأحياء. كل حي يشكل لجنة دافع ذاتي تساهم أجهزة السلطة فيها، وتشرف عليها وتوجهها، ولكن يكون هناك نوع من التمازج لأن الأجهزة الأمنية وحدها لا تستطيع أن تدافع عن كل حي في الوضع الذي نحن فيه. يجب تشكيل لجان دفاع ذاتي عن الأحياء تضم من يمكن أن تفرزه السلطة لها، ومن يمكن أن ينضم إليها من أبناء الأحياء.

إذاً الحلقة الرئيسية الأولى هي مأسسة الانتفاضة.

الحلقة الثانية هي منظمة التحرير وبرزت الحاجة إليها في ظل بروز قضية أن نصف الشعب الفلسطيني في الخارج. دورها ضروري لتحريك الشارع العربي ولإسناد الانتفاضة. وليس من الضروري أن يكون تنشيط هذه المؤسسة وإعادة إحياء دورها في إطار إيجاد بديل من السلطة أو من شكل السلطة.

والحلقة الأخيرة هي قيادة طوارئ وطنية، وأنا أتفق مع مصطفى على ضرورة إيجاد مثل هذه القيادة، ولكن ليس ضرورياً أن يكون لها وزارات. نحن بحاجة إلى إطار قيادي فلسطيني يجمع المعارضة والسلطة وكل طاقات الشعب الفلسطيني في إطار قيادي موحد ليوجه جميع نشاطات الأدوات الموجودة. وقد يقول البعض إن هناك لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير، وهي الإطار القيادي الأعلى للشعب الفلسطيني. لكن هذه اللجنة، في رأيي، ليس لها دور، فضلاً عن أن هناك قوى سياسية واجتماعية فاعلة في المجتمع ليست ممثلة فيها حتى هذه اللحظة.

مصطفى البرغوثي: هناك عامل آخر يضعفها. المشكلة ليست الأطر. المشكلة هي هل هناك مشاركة في عملية صنع القرار أم لا؟ هناك مستوى عال من الوحدة على المستوى الميداني، وهناك قيادات في المناطق والمحافظات، لكن هذه الوحدة غير موجودة على مستوى اتخاذ القرار. يفاجأ الجميع بالقرار ابتداءً بأعضاء اللجنة التنفيذية، ومروراً بأعضاء المجلس الوزاري وأعضاء القيادة المركزية للانتفاضة وأعضاء اللجان الفرعية، وانتهاءً بقيادات التنظيمات، لأنه لا توجد مشاركة في صنع القرار. القرار متركز في نقطة واحدة لا تسمح لأحد بالمشاركة في اتخاذه. هذا هو الجوهر، وإذا لم نطرقه فإننا، وبصراحة يا ممدوح، نظل ندور حول المشكلة ولن نجد حلاً لها. وهذا الكلام لا يقصد به الإساءة إلى أحد، بل بالعكس، فما نريده يعزز قوة أي جهة تريد مجابهة إسرائيل، ويعزز صمود السلطة نفسها. وما دامت عملية صنع القرار

تجري بالشكل القائم حالياً فإننا سنظل نعاني الأمراض التي نعانيها، والتي تعانيها الأنظمة العربية.

ممدوح نوفل: ضعف المعارضة الفلسطينية هو الذي يمنع الوصول إلى عملية المشاركة.

مصطفى البرغوثي: ضعف المعارضة الفلسطينية يعود إلى احتوائها من قبل السلطة، وهذا من أهم العوامل، وخصوصاً في ظل اختفاء آليات التغيير السياسي الداخلي، وأهمها الانتخابات الحرة.

صالح عبد الجواد: أداء السلطة في مواجهة إسرائيل، وكيفية تعامل إسرائيل مع أوصلو، وعدم قدرة السلطة على أن تجعل مؤسساتها تتحول إلى مؤسسات ما قبل دولة قوية وفعالة، كانت عوامل رئيسية في حدوث الانفجار. لكن السلطة نجحت في أن توجه موجة الانفجار إلى الإسرائيلي فقط، وهذا نجاح رائع.

بالنسبة إلى الإصلاح الداخلي هناك تطابق كامل وحرفي مع ما قاله مصطفى البرغوثي، بما في ذلك حديثه عن حكومة طوارئ وطنية. وعليه فلا داعي لأن أكرر ما قاله بعبارة أخرى. لكن لدي بعض الإضافات أو التوضيحات على ما قاله مصطفى. فتشكيل هذه الحكومة يجب ألا يخضع، في الأساس، لصيغة التمثيل الفصائلي وإنما للكفاءات، ويجب أن تخوّل وضع حدود دستورية وعملية لصلاحيات الرئيس. كما أن الإصلاح يجب أن يشمل الجميع لا السلطة ورموزها ومؤسساتها فقط. كل مؤسسة في الوطن تحتاج اليوم وحالاً إلى إصلاح وتغيير دماء وأفكار جديدة وخلاقة. لقد آن الأوان لتدمير مقولات الفصل بين الوطني والاجتماعي، تلك المقولات التي عطلت على نحو محسوس إنجاز عملية التحرر الوطني. لو كان هناك ديمقراطية ودور للمجالس التمثيلية والمؤسسات لكان الأداء أفضل. هنا المدخل الديمقراطي والإصلاح هو

أساسي للمدخل الوطني، وهناك عشرات من الأمثلة على ضعف الأداء الفلسطيني بسبب الحالة الداخلية.

نتيجة الصراع مرتبطة بقوتنا، وقوة إسرائيل، والوضع الدولي (وخصوصاً موقف الولايات المتحدة وأوروبا)، والوضع العربي. واضح تماماً أن علينا الاعتماد أساساً على قوتنا، لكن علينا أيضاً أن نهتم بالطرف الإسرائيلي. الطرف الإسرائيلي مهم جداً، وعلى الرغم من كل الحديث عن مشكلات المجتمع الإسرائيلي، فإن هناك أمراً على الأقل يجب أن نحاول منع حدوثه، وهو تكوّن "إجماع إسرائيلي" ضدنا وضد متطلبات السلام. ولكن، للأسف، هذا الإجماع جرى في الشهرين الماضيين. هناك أناس يحاولون تحويل الصراع إلى صراع ديني. صراعنا هو صراع حركة تحرر وطني وليس دينياً، وتحويله إلى صراع ديني من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الإجماع الإسرائيلي. ومع الأسف الشديد الإجماع الحادث حالياً ناجم لا عن تركيبة المجتمع الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً عن الأخطاء الفادحة والشنيعة التي نرتكبها، مثل عمليات التفجير التي تنفذها حماس في المدن الإسرائيلية، ومثل فشل الشرطة في منع الجماهير من قتل اليهوديين اللذين أُسرا في رام الله.

ما هي الآليات التي يمكن أن نستخدمها؟ هناك، مثلاً، الإعلام الفلسطيني الذي يمكن استخدامه لتوجيه رأي الآخر، أي جهازنا الإعلامي يجب أن يتغير، وخطابنا السياسي يجب أن نجري فيه تغييرات. هناك حلقات اتصال ضيقة بإسرائيليين معادين لسياسات الحكومة الإسرائيلية ومؤيدين للمطالب الوطنية الفلسطينية. هذه الحلقات يجب توسيعها وزيادة عددها. وهناك الصحف العبرية. شخص مثل جميل هلال، مثلاً، إذا كتب موضوعاً معقولاً وهادئاً، فهي مستعدة لنشره. وهناك إمكانات أخرى لا نستخدمها. أشخاص مثل المؤرخين الجدد لا يستطيعون دخول جامعة بير

زيت، أو جامعات فلسطينية، فتحت شعار التطبيع ومحاربة التطبيع يتم حرماننا من التأثير في المجتمع الإسرائيلي.

عصام نصار: هل لدينا حلفاء في الشارع الإسرائيلي يمكن التوجه إليهم والعمل بصورة مشتركة معهم؟

صالح عبد الجواد: كان لنا حلفاء. لا أريد أن أستخدم كلمة حلفاء، وأرى من الأنسب والأكثر دقة أن أقول: كان هناك أشخاص من الممكن أن يتفقوا معك على بعض القواسم، لكن هؤلاء تراجعوا قوتهم جداً. هناك إمكان لإعادة الاتصال، لكن هذا مرهون بأن يتحول النضال إلى نضال شعبي وجماهيري، لا عنفي. وهنا نصل إلى استراتيجية الانتفاضة: ما هي استراتيجيات وتكتيكات الانتفاضة؟ عمل شعبي أو عمل عسكري؟ أعتقد أن استراتيجية لا عنيفة هي السبيل الوحيد لإيصالنا إلى أهدافنا. استراتيجية المواجهة، أو التورط في المواجهة التي استدرجتنا إليها إسرائيل، لن تؤدي إلى أية نتائج إيجابية. فعندما تكون هناك مواجهة يصطف المجتمع الإسرائيلي كله ضدنا. يصطف نتيجة أبسط شيء حساس جداً. آخر مرة اصطف فيها المجتمع الإسرائيلي على هذا النحو كانت أثناء حرب الخليج، ووقتها أقدم شمير على ارتكاب مذبحه الأقصى، وكانت بالتحديد استعداداً لحرب مع العراق، إذ كانوا متأكدين أنه سيحدث انفجار. حدثت وقتها حرب السكاكين، وكانت هذه من العوامل التي وحدت الإسرائيليين. يجب أن نحرّمهم الإجماع. عندما يحدث إجماع في إسرائيل تنغلق الثغرات الوحيدة التي نستطيع الوصول من خلالها إلى الرأي العام الإسرائيلي.

عصام نصار: واضح من الردود على أسئلة تم إرسالها إلى فصائل وقوى سياسية^٢ أن القوى الإسلامية ترى أن للانتفاضة بعداً عربياً وإسلامياً أولاً، وواضح

^٢ راجع الأسئلة والردود في النص المدرج بعد الندوة مباشرة (صفحة ٥٩).

أيضاً أن هناك توجهاً لمعاداة كل أشكال ما يسمى بالتطبيع التي قد تشمل العلاقات الكفاحية بين فلسطينيين وأوساط من اليسار الإسرائيلي وحركات سلام إسرائيلية، وهي علاقات كفاحية موجودة منذ فترة طويلة، منذ سنة ١٩٦٧ إن لم يكن قبل ذلك. هل هناك مجال لسماع رد يوضح رأي الأطراف الديمقراطية في الحركة الفلسطينية وفي الانتفاضة في مسألة العلاقة باليسار الإسرائيلي ومخاطبة الشارع الإسرائيلي في ضوء الخطاب الإسلامي والوطني الحالي المعادي لأي علاقة بأي إسرائيلي؟

صالح عبد الجواد: الجانب العربي والإسلامي مهم، لكن ليس له مردود كبير،

مردوده محدود.

جميل هلال: إن الانتفاضة أتت على أرضية وصول المفاوضات بشأن الوضع النهائي إلى طريق مسدود بسبب الموقف الإسرائيلي من القدس واللجئين. وهذا كان متوقفاً إذا ما أخذنا القاسم المشترك الأكبر بين مواقف الأحزاب والقوى اليهودية الفاعلة في الحقل السياسي الإسرائيلي من هاتين القضيتين والمتناقض مع موقف الإجماع الوطني الفلسطيني. وبسبب هذا الاصطفاف السياسي إزاء قضيتي القدس واللجئين تمكن شارون من تشكيل حكومة "وحدة وطنية" وتمكنت السلطة الفلسطينية من تجنيد القوى السياسية الفلسطينية، بما فيها المعارضة، في المواجهات مع الجيش الإسرائيلي وكسب تأييد الشارع الفلسطيني للانتفاضة، على الرغم من المعاناة الواسعة والحقيقية الناجمة عن الحصار والتدمير والقصف الإسرائيلي. وهذا الاصطفاف هو وراء ضعف المعارضة الإسرائيلية للحرب التي يقودها الجيش بتوجيهات شارون وموفاز وإيعيزر ضد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بخلاف ما حدث في لبنان وفي الانتفاضة الأولى. لقد صورت القيادة الإسرائيلية

العمالية والليكودية أن القيادة الفلسطينية تسعى لتدمير إسرائيل من الداخل عبر تغيير طابعها اليهودي من خلال إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

إذا لم يحدث شرح في حكومة ما يسمى الوحدة الوطنية في إسرائيل، أي بمعنى استمالة جزء مهم من حزب العمل بحيث تصبح حكومة شارون غير قادرة على الاستمرار. الأمر الذي يفتح الأبواب لانتخابات جديدة، فلن يكون هناك مخرج من الوضع الحالي.

لا توجد استراتيجية واضحة تجاه المجتمع الإسرائيلي تستفيد من التباينات الموجودة فيه، ويجب وضع استراتيجية كهذه.

ممدوح نوفل: أعتقد أن قيمة العمل في الشارع الإسرائيلي زادت في المرحلة الراهنة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. وأعتقد أنها ستصبح في الأشهر المقبلة أكبر فأكبر في ضوء التغييرات التي جرت في النظام السياسي في إسرائيل وصعود اليمين والتوقعات بازدياد حدة الصراع بين الشعب الفلسطيني والسلطة في إسرائيل. أضف إلى ذلك طبيعة الموقف الأميركي في هذه المرحلة الذي هو، في أحسن الأحوال، كما عرّف عن نفسه، موقف المسيرّ لعملية السلام، لا الضاغط من أجل إنجازها. وبغياب الضغط الخارجي الدولي المؤازر للحقوق الفلسطينية والحركة الفلسطينية تزداد قيمة العمل الفلسطيني داخل المجتمع الإسرائيلي.

لا أقلل من قيمة العمل في الشارع العربي، لكن نتائج القمة العربية، ونتائج الحركة الشعبية العربية، وضعف دور الحركة الديمقراطية العربية الشعبية غير الحاكمة، كلها أمور لا تشجع الفلسطينيين على المراهنة على دور عربي. وحتى إذا توفر مثل هذا الدور، فهو ليس بديلاً على الإطلاق من العمل داخل المجتمع الإسرائيلي. نحن نواجه مشكلة في هذا المجال، أولاً: انقطاع العمل الفلسطيني، أو بالأحرى عمل

قوى النظام الفلسطيني السياسي، مع قوى السلام في المجتمع الإسرائيلي. وهذه المشكلة برزت بعد أن تولت السلطة العملية، وانحصرت العلاقة، من خلال المفاوضات، ما بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وحدث إما استرخاء وإما استنكاف من قبل القوى المعنية في المجتمع الفلسطيني عن إقامة مثل هذه العلاقة. أضف إلى ذلك أن السلطة نفسها أهملت القوى التي كان من الممكن أن تكون مؤازرة لها حتى في صراعها.

وأعتقد أن لدينا مشكلة ثانية، هي مشكلة غياب التوجه المركزي الفلسطيني للتحرك على هذا الصعيد. وهذا غياب يتصل بغياب برنامج سياسي ملائم، لأنك إذا أردت أن تعمل الآن في المجتمع الإسرائيلي فينبغي لك أن تطرح برنامجاً سياسياً يخاطب القوى ويعطيها سلاحاً لمؤازرتك. ظهرت قضايا تخيف المجتمع الإسرائيلي وتوحده ضدنا، قضية اللاجئين مثلاً. المجتمع الإسرائيلي، بيساره ويمينه وقوى السلام فيه، لا يتبنى الموقف الذي نتبناه كسلطة رسمية في المفاوضات. إذا كنت تريد تجاوب المجتمع الإسرائيلي معك، فعليك أن تنتزع الخوف منه، أعني من قوى السلام ومن الشارع المؤيد للسلام، حتى تستطيع العمل لمعالجة هذا الموضوع. عندما تتحدث القيادة الرسمية الفلسطينية وقوى المعارضة عن عودة أربعة ملايين لاجئ إلى إسرائيل، فهذا يضعف قوى السلام حتى من زاوية الحماسة للحركة، وهذه مسألة نحن بحاجة إلى علاج لها أيضاً. واضح للإسرائيليين أننا لا نريد تغيير طابع دولة إسرائيل، ولا نريد نسف هذه الدولة، وإنما نريد حلاً لمشكلة اللاجئين في إطار ما يمكن حله، ولكن قوى السلام في إسرائيل بحاجة إلى أن ترى برنامجاً يقدم حلاً واقعياً لهذه المشكلة. وهناك مشكلة أخرى فيما يتعلق بمخاطبة الرأي العام الإسرائيلي. وقعت عمليات تفجير داخل إسرائيل، وجرت عملية قتل لشخصين يهوديين في طولكرم،

وحدثت عملية قتل لطفلة ظهرت في الإنترنت، ولم يبرز صوت فلسطيني ديمقراطي جدّي من الذين يؤمنون بالتعايش وبحل ديمقراطي للمسألة يقول إن هذا خطأ ومدان، لأننا إذا كنا نريد مطالبة قوى السلام الإسرائيلية بإدانة عمليات القتل الجارية ضدنا، فمن واجبنا أن ندين بعض الأشكال من العمل التي نرفضها. العمليات التي ذكرتها لم تكن عمليات ضد المستوطنين، ولا ضد الجيش، وإنما عمليات ضد مدنيين إسرائيليين، وجرت بطريقة مرفوضة من قبلي على الأقل، كإنسان ديمقراطي. وإعلان مثل هذا الموقف يمكن أن يساعد كمدخل لمعالجة قضية استمالة قوى السلام.

أعتقد أيضاً أن الخطاب السياسي الفلسطيني، سواء كان الإعلامي أو الوارد في البيانات السياسية الصادرة عن قيادة الانتفاضة أو غيرها، يجب ألا يكون موجهاً فقط إلى أبناء المخيمات والشارع الفلسطيني. وإنما يجب أن تكون فيه أيضاً فقرات موجهة إلى الشارع الإسرائيلي والرأي العام العالمي بلغة تفهمها قوى السلام في العالم والقوى الدولية. والمشكلة هنا ليست فقط في الأطر السياسية الفلسطينية التي تقود الانتفاضة وتوجهها، بل أيضاً في المثقف الفلسطيني. التقصير القائم في الخطاب السياسي ليس محصوراً في الفصائل فحسب، بل يمتد إلى المجتمع المدني أيضاً.

هناك أيضاً مسألتان بحاجة إلى علاج: الأولى مسألة التطبيع والمقاطعة، والثانية دور الفلسطينيين في إسرائيل.

هناك خلط بين ما يجب أن يقاطع وما يجب أن يطبع. العلاقة بقوى السلام الإسرائيلية يجب أن تُطبع، بمعنى أننا يجب أن نقيم علاقات وتبادل الزيارات ونتفاعل في المؤتمرات والاجتماعات. الخطاب المتطرف الفلسطيني فيما يتعلق بمسألة التطبيع هو الطاعني في الحركة والموقف الفلسطيني، وهذا وضع يجب تغييره.

النقطة الثانية: لدينا قوى عربية داخل المجتمع الإسرائيلي، أصبحت إسرائيل الآن تعترف بفعلها وقيمتها ووزنها ودورها، وتحاول بشكل أو بآخر أن تتعامل معها للتأثير في مواقفها أو توظيفها في خدمة أهدافها. نحن كقوى فلسطينية نعتبرها امتداداً لنا ولشعبنا. لكن حتى هذه اللحظة ليس لدينا أي برنامج أو خطة لتفعيل دور هذه القوى فيما يخدم أهدافنا. والمسألة متروكة للمبادرة الذاتية من قبلهم، وما يمكن أن يقوموا به في إطار إسناد الشعب الفلسطيني. أعتقد أن في إمكان الأحزاب السياسية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، إذا كان للسلطة قيود ومشكلات في هذا المجال، أن تنشط في هذا المجال، وأن تطور علاقات بكل الأحزاب العربية، سواء لدور داخل الكنيسة، أو لدور في المجتمع.

جميل هلال: هناك قضايا يمكن أن تكون مجالاً لعمل مشترك مع اليسار الإسرائيلي المؤيد للسلام. الاستيطان مثلاً. هناك جمهور إسرائيلي ضد الاستيطان يمكن أن يمشي معك. وهناك قضايا أخرى: القدس، دولتان لشعبين، إلخ.

صالح عبد الجواد: بالنسبة إلى اليسار الصهيوني، أود توضيح أمرين: حدود اليسار الصهيوني من جانب، وهل يمكن الاستفادة منه على الرغم من هذه الحدود؟ اليسار في إسرائيل مختلف عن مفهوم اليسار العالمي، فهو تيار ربط مشروعه منذ البداية بالمشروع الإمبريالي، وهذه خصوصية فريدة. وهو يسار صهيوني يتعامل بدونية وعنصرية مع كل ما هو غير يهودي. وهو منذ بداية تشكله رفض فكرة تعميم الأفكار البناءة لليسار تجاه شعب فلسطين. كل مواطن، بما في ذلك اليساري، هو جندي في هذه الدولة. مواقفه لا تنطلق كما هو حال اليسار في العالم من الرغبة في تحقيق السلام والعدل، وإنما من مصالحه. فاليسار الصهيوني يخشى أن تؤدي ديمومة الاحتلال إلى تآكل الديمقراطية الإثنية. كما أن خوفه من الخطر الديموغرافي دفعه إلى

تبني فكرة الفصل. هو يريد أن يشعر بأنه ليبرالي ويقدم نفسه كذلك، ولذلك فهو يهتم بصورته الموجهة إلى الخارج (Image)، والتي تريد أن تقول إنه متحرر. لهذه الأسباب وغيرها فإننا عكس حركات تحرر أخرى لم نجد إلى جانبنا مناضلين يهود. على الرغم مما سبق يجب أن نعمل كل ما في وسعنا لمنع تكون إجماع إسرائيلي كما حدث في الأشهر الأخيرة، بفضل الدعاية الإسرائيلية التي صورت عرفات والفلسطينيين كجاحدين للكرم البراكي، وبسبب بعض التصرفات مثل هجمات حماس والجهاد داخل إسرائيل. إذ إن تحقيق الإجماع طالما كان مقدمة لضربات قاسية (لدينا المثل اللبناني والانتفاضة الأولى).

جميل هلال: على أية حال، هناك ضرورة للعمل داخل إسرائيل. وهذا يمكن أن يتم من خلال بناء شبكة من العلاقات السياسية والثقافية، وربما الاقتصادية، مع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل والتعاون معها في إدارة الخطاب السياسي الفلسطيني لكشف التضليل في الخطاب السياسي المؤسسي الإسرائيلي، وبما يولد تفهماً وتأييداً في الشارع الإسرائيلي للمشروع الوطني الفلسطيني. وهذا ينطوي على تحديث وتنمية الخطاب الفلسطيني والعربي في الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة الخطاب الصهيوني والمتصهين.

هدف الانتفاضة وشروط وآليات تحقيقه

آراء قادة سياسيين وإعلاميين

وجهت "مجلة الدراسات الفلسطينية"، في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠١، السؤال المدرج أدناه إلى عدد من القادة السياسيين والإعلاميين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمثلون التيارات الرئيسية في الانتفاضة، بقصد معرفة نظرتهم إلى هدف الانتفاضة وسبل تحقيقه. وننشر فيما يلي نص السؤال والردود التي تلقيناها.

السؤال:

تمر الانتفاضة الآن في شهرها السابع، وشهدت الفترة منذ اندلاع الانتفاضة تغييراً حكومياً في إسرائيل، من حكومة يقودها حزب العمل بزعامة براك إلى حكومة "وحدة وطنية" يقودها الليكودي شارون، بما يعكسه هذا التغيير من دلالات بالنسبة إلى الرأي العام الإسرائيلي. كما شهدت الفترة تغييراً في الإدارة الأميركية، وعودة إلى مؤتمرات القمة العربية.

السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه ضغوطاً سياسية واقتصادية وأمنية، من أكثر من طرف وجهة، لوقف الانتفاضة والعودة إلى التنسيق الأمني، ومن ثم إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل "من دون شروط مسبقة".

القوى السياسية الفلسطينية تدعو إلى تصعيد الانتفاضة وتطويرها، وإجراء إصلاحات داخلية.

السؤال هو: في ظل مجمل الأوضاع والمقومات الراهنة والممكنة، ما هي شروط وآليات تحقيق هدف الانتفاضة في إنهاء الاحتلال وإحلال سلام على أسس تتسم

بالعدالة؟ بتعبير آخر: بأية سياسة أو رؤية، وبأية أدوات، كسلطة وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني ورجال أعمال، نستطيع إفشال سياسة حكومة شارون؟

رد صخر حبش

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومنسق القوى الوطنية والإسلامية (الضفة الغربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

كشفت مفاوضات كامب ديفيد واقتراحات الرئيس كلينتون طبيعة الفجوة القائمة بين أهداف وثوابت الشعب الفلسطيني وبين ما يمكن أن يتم انتزاعه عبر المفاوضات في هذه المرحلة. ومن الطبيعي أن ترفض قيادة المنظمة هذه الاقتراحات، حيث أنها لم تكن تتعلق بمرحلة انتقالية يمكن تصحيح الأوضاع بعدها، وإنما كانت تفترض حلاً نهائياً ومعاهدة سلام وتنازلاً عن كل ما لم يتحقق في الصفقة.

وبمجيء شارون إلى الحكم، اتسعت الفجوة بشكل فاضح، وأصبح توقع إمكان العودة إلى المفاوضات الجادة، وخصوصاً حول الحل النهائي، غير قائم وغير ممكن، حيث يعتمد شارون سياسة المرحلة الانتقالية طويلة الأمد. ويمكن القول إن شروط شارون للعودة إلى المفاوضات ضمن خطته هي أحد أهم الأسباب التي تفرض استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتطويرها، حيث أن الحرب العدوانية الصهيونية تهدف إلى فرض الإذعان على الشعب الفلسطيني. ولأن الشعب الفلسطيني لن يذعن، فإن الانتفاضة، ومعها المقاومة، ستستمر وتتصاعد، ومن المتوقع أن يتسع مجال المواجهات ليصل إلى خارج مناطق التماس، وإلى قلب الكيان الصهيوني، وإلى أطراف عربية، كما حدث عند ضرب موقع الرادار السوري في لبنان. وتفرض الحرب العدوانية

الصهيونية تحول الانتفاضة والمقاومة إلى حرب تحرير شعبية بمعنى الكلمة، تشارك فيها كل الفعاليات والمؤسسات والقوى الوطنية والإسلامية جنباً إلى جنب مع كل مؤسسات السلطة الوطنية. آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الدولي قد يمنع حكومة شارون من إعادة احتلال المناطق (أ) المحررة بالكامل، كما جرى مؤخراً في بيت حانون، حيث أرغمت الولايات المتحدة حكومة شارون على الانسحاب. وهذا يعني وجود خطوط حمرة تحد من استخدام القوة الإسرائيلية، ومن شأنه أن يفتح الباب أمام اتساع مدى الانتفاضة وتواصلها واتساع تأثيرها وتأثرها بالواقع العربي.

فالانتفاضة ليست ورقة لتحسين حالة التفاوض أو للمقايضة من أجل تحقيق هدف مرحلي؛ إنها عبارة عن حالة مستمرة متصاعدة ومفتوحة تفترض استمرار الحياة الطبيعية والمقاومة جنباً إلى جنب، وهو الأمر الذي يحول الحرب القائمة إلى معركة عض أصابع، معركة من يصرخ أولاً. وهذا يقتضي التصعيد ذا التأثير الفاعل في المجتمع الإسرائيلي.

فلسطينياً، يجب العمل على أن تكون الخسائر البشرية الإسرائيلية الناجمة عن ردات الفعل الفلسطينية على العدوان واضحة في مسبباتها، بحيث تتحول الإدانة إلى إرهاب الدولة الصهيوني وليس إلى العنف الثوري الذي تمارسه المقاومة.

عربياً، لا بد من أن يطرأ تغيير على دور القوى الشعبية القومية والإسلامية في الدول العربية، بحيث تضع حكوماتها في موقع الدفاع عن وجود الانتفاضة واستمرارها وتصعيدها ودعمها لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وتدفعها إلى تعديل مواقفها من الولايات المتحدة ومصالحها التي لا يجوز أن تظل في أمان في الوقت الذي تستشري فيه إسرائيل في تهديد مصالح الوجود الوطني الفلسطيني والقومي العربي.

إن جوهر المعادلة هو أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق مع شارون، وكل الدعوات والاتصالات من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات، وإلى ما يسمى بالتنسيق الأمني، هو سراب زائف، يهدف أصحاب النوايا الحسنة من ورائه إلى كشف حقيقة شارون أمام العالم، وسيكتشف سيئو النوايا الباحثون عن مصالحهم الذاتية والحفاظ عليها أنهم سيخسرون، سواء في الواقع الفلسطيني أو العربي أو الدولي.

إن عزل حكومة شارون - بيرس، وعدم التعامل معها، وكشف وجهها القبيح، لا للعالم فقط، بل أيضاً للمجتمع الإسرائيلي، الذي لم يصوت فيه لمصلحة شارون من أصحاب حق الانتخاب سوى ٣٦٪ فقط، أمر ضروري. إن الناخبين سيصفقون لشارون إذا انتصر، لكنهم سيدوسونه كما جرى مع براك وتنتياهو عندما يفشل في إخضاع الشعب الفلسطيني وتخفيض توقعاته. وهذا هو حتماً ما سيحدث. فالشعب الفلسطيني اليوم في أقوى حالاته من حيث الوحدة الوطنية، ومن حيث الاستعداد الدائم للتضحية والإيمان المطلق بحتمية النصر.

وإنها لثورة حتى النصر.

رد إسماعيل عبد السلام هنية

قيادي سياسي في حركة المقاومة الإسلامية، حماس (غزة)

بسم الله الرحمن الرحيم

كان واضحاً، بل من المؤكد، أن شعبنا الفلسطيني بكل فئاته وقواه السياسية، وهو يفجر هذه الانتفاضة المباركة ويعزز خيار المقاومة، سيتعرض لشتى الضغوط من جهات وأطراف كثيرة بهدف وقف الانتفاضة وإعادة الحياة إلى التنسيق الأمني،

والعودة من جديد إلى دوامة المفاوضات التي لا تنتهي، بل تحقق المصلحة للعدو الصهيوني.

ومع هذه الرؤية الواضحة عزم شعبنا الفلسطيني المجاهد على أن يواصل هذه الانتفاضة، وأن يضع لها آليات الاستمرار في نطاق التوافق الميداني الذي التقت عليه القوى الوطنية والإسلامية، وبانسجام مع السلطة. وتدل المؤشرات جميعها على تمسك شعبنا بانتفاضته ومقاومته وتصديه لكل المحاولات التي تهدف إلى وقف الانتفاضة أو إجهاضها، بل إن الدلالات تقول إننا في وضع تتصاعد فيه هجمة العدو الصهيوني بكل الوسائل والسبل، ومعها تصاعد الانتفاضة وتعزيز خيار المقاومة.

ومن هنا فليس مطروحاً على طاولة العمل الوطني أي بحث في اتجاه تهدئة الانتفاضة أو انكفائها أو التقليل من حجم وأدوات التطور التي شهدتها، بل الجميع يتحلى بالإرادة والتصميم على مواصلة المسيرة حتى دحر الاحتلال وتحقيق عودة شعبنا إلى أرضه ودياره التي هُجّر منها.

إن هدف دحر الاحتلال والعودة كبير وشاق، ويحتاج إلى الكثير من الشروط ومقومات الثبات والصمود حتى تحقيقه. ومن الشروط والآليات اللازمة يمكن التركيز على ما يلي:

(١) اعتبار الانتفاضة والمقاومة خياراً لا رجعة عنه تحت أي ظرف، وأمام

أي ضغوط مهما يكن حجمها.

(٢) تطوير صيغ العمل الذي تقوم به لجان المتابعة العليا للانتفاضة،

والانتقال به من دائرة الإشراف على الفعاليات الشعبية إلى وضع خطط وسياسات لمواجهة المخاطر والتطورات التي قد تشهدها المناطق التي خرج منها الاحتلال،

كالإقتحام أو ما شابه، بحيث تتألف لجان المقاومة الشعبية من جميع القوى والفصائل ويؤفّر لها أدوات الدفاع عن المجتمع الفلسطيني لحظة الخطر المحدق.

(٣) الانتقال من دائرة التنسيق الميداني بين القوى والفصائل إلى وضع

برنامج سياسي تتحدد على أرضيته هذه القوى، ويسعى الجميع للالتزام به وتنفيذه، وذلك في حدود قواسم المرحلة الراهنة وأهدافها التي يلتقي عليها الجميع.

(٤) تعميق صلة الشعب الفلسطيني بالعمق العربي والإسلامي على قاعدة

تحمل هذا العمق المسؤولية في مساندة الانتفاضة والوقوف إلى جانب شعبنا المجاهد، سياسياً ومادياً ومعنوياً.

(٥) تعزيز مظاهر الوحدة والتآلف داخل الساحة الفلسطينية، وتأمين كل

عناصر القوة اللازمة لمواصلة مسيرة الانتفاضة بنفسها الطويل والحكيم، حتى تصل إلى توازن الردع مع العدو الصهيوني المتفوق بعدته وعتاده.

(٦) الشروع في إجراءات إصلاحية جذرية تمشياً مع روح الانتفاضة

ورسالتها في هذا المجال.

ويمكن لهذه الشروط وغيرها أن تستند إلى القواعد الرئيسية التالية التي يجب

أن تحكم سير الانتفاضة، وتتمثل في الآتي:

أولاً: إعادة صوغ العلاقة بالاحتلال الصهيوني على قاعدة المواجهة والمقاومة

لا على قاعدة التعايش أو التنسيق.

ثانياً: إعادة صوغ العلاقة داخل الساحة الفلسطينية على أسس تختلف عن

مرحلة أو سلو التي شهدت انتكاسة حقيقية في العلاقات الفلسطينية الداخلية.

ثالثاً: إعادة الاعتبار إلى العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية،

باعتبار أن الصراع الذي نخوضه صراع حضاري يتعدى الصراع بشأن الحدود.

رابعاً: توفير مستلزمات الصمود لشعبنا اقتصادياً واجتماعياً، وذلك لتغطية الأضرار الناجمة عن السياسات الصهيونية.

أما آليات تنفيذ الأسس والشروط السابقة، فيمكن أن تتمثل في الآتي:

(١) تشكيل قيادة موقته من كل القوى الوطنية الإسلامية، بما فيها السلطة الفلسطينية.

(٢) إعلان التعبئة العامة لشعبنا الفلسطيني، وتعزيز مظاهر الدفاع الشعبي.

(٣) إعلان الدولة على كامل الأرض الفلسطينية، والوقوف جميعاً في خندق

المقاومة من أجل فرض السيادة الكاملة عليها.

(٤) التحضير لإجراء انتخابات عامة يشارك فيها شعبنا في الداخل والخارج.

(٥) تشكيل المؤسسات العامة على أسس جديدة تكفل الاستفادة من كل

طاقات شعبنا الفلسطيني.

(٦) تعزيز سلطة القضاء واستقلاليتيه، واحترام التعددية السياسية وحقوق

الإنسان، والفصل بين السلطات.

(٧) تفعيل سلاح المقاطعة العربية والإسلامية للعدو الصهيوني سياسياً

واقصادياً، ووقف كل أشكال التطبيع، وتعزيز دور اللجان الشعبية المساندة لانتفاضة شعبنا وصموده.

وأعتقد أن توفر مثل هذه الشروط والآليات كفيل بأن يسقط شارون وحكومته

الإرهابية، بل سيوفر القاعدة الصلبة التي نستند إليها من أجل دحر الاحتلال وتحقيق أهداف الانتفاضة المباركة.

رد الشيخ حسن يوسف

أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية، حماس (الضفة الغربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بد من إيضاح بعض النقاط المتعلقة بالسؤال، والتي يمكن أن يكون بعضها محل خلاف منهجي في قراءة الواقع:

(١) نتفق مع من يرى في شارون ممثلاً للحالة الصهيونية الراهنة بصورتها الموضوعية، أي ليس بصفته الشخصية بل بصفته البرنامجية، وأن صعوده يعكس أزمة الشارع والمشروع الصهيونيين. والمفارقة الأهم هنا، هي في الائتلاف الواسع حول برنامج شارون والذي يغدو فيه أقطاب اليسار، أمثال بيرس وبن إيعيزر، على يمين شارون في الممارسة العملية، في حين أن قوى المعارضة لهذه الحكومة لا تكاد ترى إلا في الأحزاب العربية وبعض أطراف اليسار المحدودة التأثير والفاعلية. ولعل هذه الخريطة السياسية الجديدة في إسرائيل تكذب الرهانات التي طالما عقدها البعض على الاستثمار في الشارع الصهيوني ومحاولته بناء تحالفات سياسية مع قوى السلام واليسار الصهيونية.

(٢) تدل تجارب حكومات الوحدة الوطنية في الكيان الصهيوني على أنها كانت نتيجة نوعين من الأزمة: أحدهما على المستوى الوطني، أي عندما تكون إسرائيل في حالة مواجهة مع أعدائها كما حدث في سنة ١٩٦٧، وثانيهما نتيجة الأزمة الحزبية، أي عندما تكون موازين القوى البرلمانية متكافئة، بحيث يصعب معها انفراد معسكر في حد ذاته بقيادة الدولة، وهذا ما حدث في الثمانينات. وفي الحالة الراهنة، نجد أن نوعي الأزمة حاضرا بقوة في تشكيل هذه الحكومة. وقد أثبتت التجربة أن أسوأ السياسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني هي تلك التي كانت في

ظل حكومات من هذا القبيل، حيث يكون قمع الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم محل إجماع صهيوني.

(٣) تثبت الوقائع أن الحديث عن "إحلال سلام على أسس تتسم بالعدالة" هو أمر فاقد المحتوى، لسبب كامن في العنصرية الصهيونية التي خيبت ظن البعض مراراً وتكراراً، بالإضافة إلى أطماع ووظائف المشروع الصهيوني في المنطقة. وقد سوّق لنا الكثيرون منذ سنوات فكرة "العدالة النسبية"، ولا ندري أي "عدالة نسبية" هي المعروضة علينا؟ فهل قبولنا بـ ٢٢٪ من فلسطين التاريخية وتخلينا عن ٧٨٪ منها، والتسليم بنتيجة الصراع منذ سنة ١٩٤٨، وبقاء الشعب الفلسطيني مشتتاً، هي من ضمن هذه العدالة النسبية؟ في الحقيقة لا يمكننا البناء على عدالة كهذه، لأنها مغايرة للحق ولإرادة الشعب الحرة ولمنطق التاريخ. أما إذا كان الحديث عن توفير بعض السلام على طرفي جبهة الحرب، فهذا شأن يمكن أن يتم من خلال هدن وتفاهمات، مثل تلك التي حكمت علاقة دول الجوار بإسرائيل منذ سنة ١٩٤٩ والتي لا يزال بعضها قائماً للآن، أو مثل تلك التفاهمات بين إسرائيل و"حزب الله" أو منظمة التحرير حين كانت في لبنان.

أما شروط تحقيق هدف الانتفاضة المتمثل في إنهاء الاحتلال فنراها في

الأمر التالية:

(١) لا يكفي إبراز شعار "إنهاء الاحتلال" وحده، فقد تم رفعه في انتفاضة ١٩٨٧. لكن المهم هنا هو وضوح الهدف السياسي للانتفاضة والثبات عليه، وعدم الدخول في مساومات ومناورات تبعدنا عن تحقيقه. فإذا كان الهدف، في هذه المرحلة على الأقل، هو إنهاء احتلال إسرائيل لأراضي ١٩٦٧ بشكل كامل، فيجب ضمان عدم

العبث بهذا الهدف، كما حدث مع أهداف النضال الوطني الأخرى التي تم إلغاؤها وتجاوزها.

(٢) ولضمان ذلك يجب أن يكون هناك درجة من التوافق الوطني على هذا الهدف، ومن صور ذلك تشكيل قيادة جماعية لا تتولى الشأن الميداني فقط، بل السياسي أيضاً، مع حضور دائم للرقابة الشعبية من خلال إفران هيئات شعبية على شتى المستويات.

(٣) وحتى يتم ذلك يجب السعي لإنجاز ما تبقى من شروط الوحدة الوطنية، مثل الإفراج عن بقي من المعتقلين السياسيين، وغلق هذا الملف نهائياً، والعمل على تطهير الساحة من شتى صور الفساد التي يجري الحديث عنها في الأروقة ومختلف المحافل السياسية. كما يقتضي الأمر اتباع برنامج تقشفي يعكس طهرية جهادنا ويحرره من عوامل وهنه وضعفه، ويليق بقضية عادلة ومقدسة كقضيتنا.

(٤) تبقى الإمكانيات الفلسطينية مهما تعاظمت متواضعة أمام إمكانيات العدو، ولذلك فإن اللجوء إلى العمق العربي ومحاولة إشراكه بصورة أو بأخرى في جهودات الانتفاضة، يعتبران ركناً أساسياً في صراعنا ذي الطبيعة المركبة، والذي تتداخل فيه عناصر إقليمية ودولية كثيرة. ونعتقد أن الأجواء ناضجة أكثر من أي وقت مضى لمحاولة إشراك النظام السياسي العربي، فضلاً عن الشارعين العربي والإسلامي، في جهادنا الميمون. وهذا يقتضينا التخفيف من الغلو الإقليمي الفلسطيني، الذي نما في ظل مناخات قطرية مريضة حكمت الواقع العربي في السنوات الخمسين الماضية. فالقضية الفلسطينية عادت لتؤكد من جديد أنها أيضاً قضية العرب والمسلمين الأولى، وأن مصير القدس هو شأن عربي وإسلامي ومسيحي أيضاً، وليس شأناً فلسطينياً فقط. ونرى في التنام العرب في قمتهم التي كانت بسبب

الانتفاضة - على تواضع القرارات قياساً بالتحديات - تأكيداً لحيوية القضية الفلسطينية وتداخلها مع الواقع العربي (وعياً ومصالح ومصيراً). كما أن المصالحات الفلسطينية / السورية واللبنانية تصب في تأكيد هذا الترابط مع العمق العربي.

(٥) اعتماد منهج المقاومة وإعادة الاعتبار له: فلقد طورت انتفاضة الأقصى المواجهة من صور للممانعة المدنية - التي يحلو للبعض ألا يرى سواها، مع عدم إغفالنا لأهميتها - إلى صور متقدمة للمقاومة. بل إن تعبير المقاومة أخذ يستعيد مجده وزخمه، إلى درجة قد لا تتسع كلمة انتفاضة للوصف الدقيق لواقع الحال. وتؤكد هذه المقاومة، بشتى صورها وإبداعاتها، صوابية اعتناق هذا المنهج، كونه الطريق الكفيل بتحقيق الإنجازات الملموسة، وخصوصاً أن انتصار إخواننا في المقاومة الإسلامية في لبنان لا يزال شاهداً حياً على ذلك. ولعل البعض يتعامل مع المقاومة بصورة استعمالية؛ فقد دار الحديث في لحظات فشل المفاوضات السلمية في السنة الأخيرة عن عدم نضوج كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للسلام، وأخذنا نقرأ من مصادر عسكرية إسرائيلية سيناريوهات عن عنف قادم هدفه إنضاج حلول. والحقيقة أن الخطوط التي يمكن أن تسلكها المقاومة والسياسات الناجمة عنها هي شؤون ليس من السهل السيطرة عليها وتدجينها، أو ضمان عدم خروجها عن نطاقاتها، أو عدم توليدها لميكانيزمات وآفاق جديدة. من هنا فالمقاومة الجارية الآن داخل السور الاحتلالي قد تسعى لإنضاج وقائع أكبر من مجرد حلول سلمية، وهذا ما نلمسه من تملل بعض زعماء المنطقة الذين أخذوا يخشون مضاعفات استمرار هذا الفعل المقاوم.

أمّا في شأن آليات العمل، فهي تظل مفتوحة في ساحة ملآنة بالحيوية والإبداع. وفي مثل أوضاعنا يمكن الإشارة إلى التالي:

(١) إن واقع الحصار المضروب على الأرض والشعب والسلطة يقتضي توزيع الأدوار والمهام بين السلطة والقوى الفاعلة على الأرض، وذلك لأن السلطة مجردة من أي سلاح يمكن للدول أن تدافع به عن نفسها، والموجود - كما هو معروف - هو السلاح اليدوي. والمقصود هنا أن تشارك أحياناً القوى الفاعلة في مهام من المفروض أن تقوم بها السلطة الوطنية، بحيث تصبح هناك وحدة حال ما بين السلطة والجماهير، وهذا يساهم في حماية السلطة نفسها من أي انهيارات مفترضة، وليس مدعاة للخوف من بروز سلطات موازية.

(٢) في ظل تشديد الحصار، وتزايد مخاطر الاغتيالات واقتحام مناطق، يجب تفعيل نظام الحراسات في الليل والنهار على المؤسسات والأماكن العامة والشخصيات المهددة، وعدم قصر هذه الوظيفة على جنود السلطة، بحيث تشترك عناصر التنظيمات الفاعلة في ذلك ضمن ترتيبات أمنية تتم دراستها مع الأجهزة الأمنية، ويتم اتباع نظام حراسات جاد وصارم وشبيه بمناوبات الحراسة الليلية التي ابتدعها السجناء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية من أجل الحفاظ على أمنهم.

(٣) يمكن تفعيل دور المسيرات السلمية التي تهدف إلى كسر الحصرات المختلفة على عدة مستويات. ولعل نجاح هذه المسيرات، التي شارك فيها وزراء وقادة تنظيمات وأعضاء برلمان عرب وأكاديميون، في كسر الحصار الذي تم تشديده على رام الله بعد تولي شارون الحكم في آذار/مارس الماضي، على طريق بير زيت عند نقطة سردا، وعلى طريق القدس عند مطار قلندية، هو ما دعا البعض إلى العودة بالانتفاضة إلى السمة المدنية. والحقيقة أنه يمكن تطوير هذه المسيرات وتوسيع نطاقاتها، وخصوصاً عندما تكون هناك على الأرض إجراءات حصارية جديدة، بحيث يكون من الواجب كسرها وعدم تمريرها. وفي هذا السياق يمكن العمل بشكل منهجي

على كسر حصار القدس الذي طال أمده، والذي صاحبنا منذ مسيرة أوسلو في سنة ١٩٩٣. ويمكن تنفيذ مسيرات من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى أخرى، وأكثر من ذلك يمكن تسيير مسيرات تضامنية عبر الخط الأخضر مع إخواننا فلسطينيي الداخل، وأبعد من ذلك يمكن أن تتطور المسألة إلى تنظيم مسيرات عبر الحدود كما حدث في السنة الماضية عند تحرر الجنوب اللبناني وأخذ الناس يلتقون عبر خط الحدود، أو كما حدث في المسيرات الحاشدة التي أعدتها القوى السياسية الفاعلة في الأردن والتي كانت تتجه إلى الحدود عند الأغوار، أو كما فعل بعض النقابيين المصريين الذين سَيروا مسيرات تضامنية عند الحدود في رفح.

(٤) أثبتت الوقائع أن المحتل الإسرائيلي، مثله مثل كل المستعمرين، يبدأ بسحب فلوله والانسحاب من المعركة في اللحظة التي يرى فيها أن ميزان الخسارة غالب على ميزان الربح. هذا ما حدث في الجنوب اللبناني بعد ربع قرن من وجوده هناك، وهذا ما كاد يحدث في قطاع غزة في الانتفاضة الأولى لولا ما حدث في أوسلو، وهذا ما حدث جزئياً عندما قرر الانسحاب من قبر يوسف في نابلس، في بداية هذه الانتفاضة. في هذا السياق يمكن تكثيف أعمال المقاومة التي تصاحبها حركة من المسيرات لاقتحام مواقع تشكل نقاط ضعف في خاصرة العدو، من دون الحاجة أصلاً إلى إجراء التفاوض في شأنها ودفع الأثمان السياسية والأمنية الباهظة. ولطالما تحدث الكثير من المراقبين والمحللين الإسرائيليين أنفسهم عن سيناريوهات اقتحام حشود من الفلسطينيين لمستعمرات. فمثلاً يمكن هنا النسج على منوال قبر يوسف في كل من بيت لحم (مسجد بلال المسمى بقبر راحيل) وفي الخليل (الحي اليهودي في البلدة القديمة ومستعمرة كريات أربع). وفي حال نجاح ذلك، يمكن توسيع الأمر إلى مستعمرات التماس مثل نتساريم في غزة، وبسغوت في رام الله وغير ذلك.

(٥) بما أن هذه الانتفاضة ارتبطت بالأقصى، فضلاً عما ينويه شارون من اتباع سياسات جديدة للمسّ بقدسيته، فإن معركة الدفاع عنه تستوجب استنفار وتوسيع نطاق الانتفاضة بصورة تدرّج طبيعي. ففي ظل الحصار المفروض ومنع فلسطينيي الأراضي المحتلة من الوصول الحر إلى المسجد الأقصى، فإنه يمكن هنا تفعيل دور إخواننا وأهلنا من فلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، وقد يكون هذا مدخلاً مناسباً لمشاركتهم في انتفاضة ذات إطار أوسع، وقد تكون مشاركتهم بالدم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في انتفاضة الأقصى "بروفة" وتمريناً لهم على رفع وتيرة الأداء الوطني والنضالي لهذه الساحة، التي طالما تم إغفالها وتناسيها. ولعل هناك من لا يزال يرى في فلسطينيي ١٩٤٨ ساحة خلفية لها حساسياتها وأعداؤها عن أن تقوم بدور وطني متقدم، والحقيقة أن كل الساحات الموجودة فيها فلسطينيون، سواء في الأردن (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، أو في لبنان (١٩٧١ - ١٩٨٢)، أو في الخليج العربي، أو في الضفة وغزة، قادت مسيرة النضال الوطني لحين من الدهر، وشكلت في حينه الساحة المركزية للعمل. وإنني لأعتقد أن دور ساحة ١٩٤٨ قادم، وربما تصبح ساحة العمل المركزية للنضال الفلسطيني. وقد رأينا إرهابات واعدة لذلك في السنة الأخيرة. من هنا لا نرى سبباً لتحديد هذه الساحة في قضية حساسة مثل المسجد الأقصى، وخصوصاً أن العقد الأخير شهد اهتماماً مميزاً لإخواننا في الداخل بشأن المسجد الأقصى. ويجدر هنا على القوى الحية والفاعلة أن تلتفت للاستثمار في ميدان ساحة ١٩٤٨.

(٦) القيام بحملة دبلوماسية وسياسية وشعبية من أجل المسجد الأقصى، وذلك بالعمل على حمل الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، التي لها علاقات بدولة العدو، على قطعها وإنهاء أشكال التطبيع كافة، والعمل على مقاضاة

حكومة الاحتلال في المحافل الدولية، وعزلها ومقاطعتها، ومد الجسور مع القوى الشعبية العربية والإسلامية لتسيير التظاهرات والمسيرات من أجل الأقصى والقدس.

(٧) ترتيب البيت الفلسطيني وحرص صفوفه ووضع خطط ودراسات للنهوض بالواقع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وخلقياً وروحياً، وهذا يتطلب القضاء التام على بؤرة الفساد الإداري والمالي والخطي، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وترسيخ الحياة الديمقراطية والشورية، والفصل بين السلطات، أي بمعنى آخر تكوين السلام الاجتماعي الذي يكفل حق المواطنة وإعطاء مساحة من الحريات بما يخدم الحق العام أو الفردي وفكر الأمة الأصيل.

(٨) العمل على تكوين البنى للحماية الذاتية الفلسطينية، والتعبئة العامة لخدمة مشروع المقاومة كخيار استراتيجي بحكم أن صراعنا مع الاحتلال طويل الأمد.

(٩) العمل على عزل حكومة شارون، ابتداء فلسطينياً بقطع كل اللقاءات معها، وبالذات التنسيق الأمني، ومن ثم عزلها عربياً، وعن تلك الدول المقررة بحقوق شعبنا على امتداد الساحة العالمية. ولا يمكن أن تستجيب تلك الدول إلا إذا نحن تشبثنا بذلك، وهذا يتطلب من المستوى الرسمي أن ينسجم في مواقفه مع الموقف الشعبي، وبالذات مع موقف القوى الوطنية والإسلامية في نداءاتها المتكررة.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

رد عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين (رام الله)

بدايةً، من المهم إبداء عدد من الملاحظات كمقدمة للإجابة عن هذا السؤال، وأهمها: أولاً، الانتفاضة المتجددة تفجرت لعدة أسباب متداخلة هي: الاحتلال واستمرار ممارساته الاستيطانية والتهويدية على الرغم من الاتفاقات والمفاوضات وعملية التسوية، وانسداد أفق عملية التسوية وعدم تحقق ما وُعد به الشعب الفلسطيني بعد ما يقرب من سبعة أعوام على أوصلو، وانكشاف حدود الموقفين الأميركي والإسرائيلي، وخصوصاً بشأن ما سمي قضايا المرحلة النهائية في كامب ديفيد ٢، وتفاقم المأزق الداخلي الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً، إلخ. ثانياً، استطاع الاحتلال تكييف الاتفاقات عند تطبيقها بما يستجيب في النهاية للرؤية الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، وبانحياز كامل إلى هذه السياسة من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة، الراعية المنفردة لعملية التسوية. ثالثاً، انحسار الوجود الإسرائيلي عن مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، ووجود السلطة وما نجم عن هذا من وجود السلاح والمدربين على استخدامه، وهذا أوجد وضعاً جديداً انعكس بقوة على الانتفاضة الحالية، حيث طغى أحياناً على الصراع مع الاحتلال الجانب المسلح، والمعارك على خطوط التماس، والاصطدام خارج المدن بعيداً عن مشاركة الكتل البشرية، وتراجع دور الريف قياساً بالانتفاضة الكبرى، إلخ. رابعاً، جرى الحرص على استمرارية العملية التعليمية وعدم المساس بها، وعلى الإنتاج المحلي والعملية الإنتاجية [صناعات وتجارة...] والتركيز على مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل محلي. وهذا من أهم الدروس المستفادة من الانتفاضة الكبرى. خامساً، وهو الأهم، فإن تفجر الانتفاضة المتجددة واستمرارها أظهرها الوضع القائم في فلسطين المحتلة على حقيقته، بعد أن جرت محاولة طمس هذا الواقع طوال سبعة أعوام، أي أن هناك عدواً محتلاً للأرض ويملك السيطرة على مجمل الأوضاع، وشعباً راضخاً، بسلطته وقواه، للاحتلال. وحتى لو

اتخذ الصراع مع العدو شكل الصراع المسلح من مناطق مسيطر عليها فلسطينياً (مناطق أ) إلا إنه يسيطر على كل شيء، بما في ذلك الدخول إلى هذه المناطق والخروج منها. سادساً، كشفت الانتفاضة عجز الوضع العربي الرسمي عن الفعل، بل الرضوخ لسقف السياسة الأميركية للمنطقة، على الرغم من انعقاد قمتين خلال ستة أشهر، وكشفت ضعف القوى الشعبية العربية عن استثمار التحركات الجماهيرية العربية، وأيضاً تهافت الخطاب السياسي الرسمي العربي، بما في ذلك الرسمي الفلسطيني، بتركيزه على "خيار السلام كخيار وحيد"، من دون توفير مقومات الوصول إلى السلام المتوازن، كي لا نقول العادل.

إن ما يزيد على سبعة أعوام من الاتفاقات وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وسيطرتها على أجزاء من الأرض وأغلبية الشعب لم يغير من جوهر الصراع الدائر، ومن طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. فما زال الشعب الفلسطيني يناضل من أجل حريته واستقلاله الوطني، وتأمين حقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. ونجم عن قيام السلطة الوطنية وتقيدها بشروط والتزامات كثيرة مع الاحتلال ولحسابه، وعدم قدرتها أو استعدادها أحياناً للتحرر من هذه القيود، وصعود شرائح اجتماعية مؤثرة في القرار السياسي من السلطة وخارجها ترتبط مصالحها الاقتصادية وأحياناً السياسية بالاتفاقات السارية مع الاحتلال، نشوء مهمة جديدة متداخلة بعمق مع مهمة التحرر الوطني، وهي مهمة البناء الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني. وهذا يجعل من مهمة البناء السياسي والاجتماعي على أسس ديمقراطية حقيقية مهمة وطنية، وليس سلوكاً ومنهجاً في الحياة السياسية والاجتماعية فقط.

إن أساس الرؤية السياسية يجب أن يستند إلى استمرار الانتفاضة والمقاومة في مجابهة الاحتلال حتى دحره وفق برنامج سياسي واضح وواقعي في آن واحد، يربط بين استمرار الانتفاضة والمقاومة وبين التمسك بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الدائر، وليس التفاوض في شأنها. واستمرار الانتفاضة يتطلب صون الوحدة الوطنية بين جميع القوى الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفعاليات الشعبية. فمن الصعب جداً الحديث عن استمرار الانتفاضة من دون وحدة وطنية والتفاف شعبي حولها وحول أهدافها. وهذا يتطلب التوافق السياسي بين هذه القوى والفعاليات والسلطة الوطنية ولو بحدوده الدنيا، آخذين في الاعتبار التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية في أوساط الشعب الفلسطيني. والحديث عن استمرار الانتفاضة والمقاومة وتحقيق أهدافها لا يرتبط بتاريخ زمنية، لأننا نتحدث عن صراع مفتوح تحقيقاً لأهداف سياسية تقوم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين تنفيذاً للقرار ١٩٤. لكنه يفرض على كل معني بها العمل على توفير مقومات الصمود لجماهيرها من جهة، وتحقيق إنجازات ملموسة ومرئية على طريق هذه الأهداف من جهة أخرى. واستمرار الانتفاضة يتطلب استيعاب كل أشكال النضال، ولا يستثني أي شكل سياسي أو دبلوماسي، بما في ذلك المفاوضات، ولكن على أساس أن تقوم التسوية السياسية والمفاوضات على قاعدة الشرعية الدولية وفي إطارها، وعلى الالتزام بتنفيذ قراراتها ذات الصلة. ودروس اتفاقات أوسلو والمفاوضات العقيمة التي قامت على أساسها أكدت أهمية وضرورة هذا التحديد للموقف والالتزام به. ونجاح هذه الرؤية السياسية يستوجب اتخاذ مواقف سياسية أكثر ملموسية، وفي مقدمها عزل حكومة شارون

سياشياً على المستويين الفلسطيني والعربي، ووقف التفاوض معها ما دامت ملتزمة ببرنامجها السياسي القائم على الاحتفاظ بالأرض، وفرض تسوية سياسية لا تلبى الحد الأدنى من حقوق شعبنا، وتحديد سقف تطلعات الشعب الفلسطيني بحكم ذاتي تحت سيادة الاحتلال، وممارساتها الفاشية والعنصرية، وما دامت تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ولقرارات الشرعية الدولية. أما برنامجها الأمني، المستند إلى التفوق العسكري الإسرائيلي، فيقوم ميدانياً على عمليات التقتيل الجماعية والاعتقالات، وتدمير البنى التحتية، وتقطيع أوصال الوطن، وتضييق فرص العيش على شعبنا في معازل منفصلة، وضرب النوى الصلبة من قوات الأمن ونشطاء الانتفاضة. ويتطلب إفشال هذا البرنامج تجنيد قوى شعبنا ومكاناته كافة. لقد جاء شارون وائتلافه السياسي لضمان استمرارية الاحتلال والأمن معاً، وللنزول بسقف حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وإفشالنا لبرنامج هذا يوفر المقدمات لإسقاط رموز الفاشية والعنصرية الإسرائيلية، ويفتح الباب واسعاً أمام التغيير السياسي في إسرائيل، وبما يقرب المجتمع الإسرائيلي من دفع استحقاقات التسوية المتوازنة، والقائمة على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

ويتوافق مع هذه الرؤية السياسية أهمية ضرورة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وتفعيل مؤسسات العمل الوطني السياسية والاجتماعية والنقابية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية انتخابية - وفي مقدمها المجلس الوطني الفلسطيني - ومحاربة التسيب وعدم الإنتاجية وهدر المال العام، وإعادة تحديد أولوياتنا، وتوزيع قدراتنا على أساس توفير مقومات الصمود في مواجهة الاحتلال. لقد كشفت الأشهر الستة من الانتفاضة عجز أغلبية مؤسسات السلطة عن القيام بواجباتها ودورها، لأنها لم تُبن أساساً للتصدي لوضع كهذا، الأمر الذي يفرض تغيير هذا الواقع وتشكيل

حكومة طوارئ وطنية، تشارك فيها جميع القوى الوطنية والإسلامية والفعاليات الاجتماعية على أساس برنامج سياسي واضح يقوم على ضمان حق العودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وصون وحدة شعبنا في الوطن والشتات، وتوفير مقومات صموده وانتفاضته ومقاومته للاحتلال حتى إجلائه عن كامل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس، وتوطيد العلاقات بمحيطنا العربي، وبرنامج بناء داخلي ديمقراطي محدد يضمن تجدد وتجديد مؤسساتنا الوطنية وهيئاتنا القيادية ديمقراطياً، ومن خلال إجراء انتخابات ديمقراطية لهذه المؤسسات وللمجالس البلدية والقروية وللاتحادات القطاعية. وبالتوازي مع هذا نستمر في الانتفاضة والمقاومة، مع الحرص على الحفاظ على طابع الانتفاضة الشعبي وال جماهيري، وتوسيع مشاركة مختلف قطاعات الشعب فيها وفي قرارها السياسي والميداني على مستوى المركز والمحافظات، وتنوع أساليب وأشكال مجابهة الاحتلال، وبالتركيز على أولوية التصدي للاستيطان والمستوطنين ولقوات الاحتلال في الأراضي المحتلة، لأن هذا الوجود يشكل التجلي الأبرز للاحتلال وممارساته وسياساته.

ومن الضروري أن يتكامل نشاطنا السياسي والانتفاضي مع فعل أهلنا في مناطق ١٩٤٨ وقواهم السياسية، ومع نشاط أهلنا في الشتات، كي يعمل الشعب الفلسطيني في إطار منظومة موحدة ولخدمة أهداف سياسية واحدة.

إن دحر الاحتلال وتحقيق أهداف شعبنا يتطلبان، إضافة إلى قدراته وتضحياته وإرادته الصلبة واستعداداته العالية، الدعم العربي الشعبي والرسمي، المادي والسياسي، إلخ، والتحرك دولياً من أجل أن يقوم المجتمع الدولي بدوره تجاه حقوق شعبنا وتجاه قراراته وتجاه السلام في المنطقة. فقدرات وإمكانات شعبنا غير

قادرة وحدها على تحقيق هه الأهداف جميعاً في ظل ميزان القوى القائم بينه وبين الدولة العبرية، وفي ظل الانحياز الأميركي إليها. لكننا نراكم ونوجد الوقائع القادرة على تغيير ميزان القوى ليقربنا من استعادة حقوقنا ونيل تحررنا واستقلالنا.

رد حسن خضر

مدير تحرير فصلية "الكرمل" الثقافية (الضفة الغربية)

يمكن لمن شاء الخروج بما يشاء من استنتاجات. فالفكرة الأساسية تتمثل في طرح مسائل تخص وضعنا ومصيرنا الآن وهنا. والمشكلة ليست في تحليل ما يجري الآن وهنا من جانب تأثيره في إسرائيل، أو من جانب ردات الفعل الإسرائيلية أو الدولية عليه، بل في تحليل ما يجري الآن وهنا من جانب تأثيره فينا. ولعل في غياب هذا الجانب عن النقاش العام ما يستدعي ضرورة طرحه من ناحية، وتفكيك أسباب غيابه من ناحية أخرى، استناداً إلى حقيقة أن ما يتجلى من إجماع في الخطاب العام، كما يظهر في الجريدة والتصريح والشعار والتظاهرة، ليس ما يتجلى، بالضبط، في النقاش الخاص، والضيق، أو البعيد عن اللغة العربية الفصحى وحرارة الشارع.

سبق أن أشرنا إلى أن الفشل في تحقيق قدر من التراكم المعرفي أسفر عن الوقوع في أخطاء كان من الممكن تلافيها استفادة من تجربة الانتفاضة الأولى. فقد كان لدينا متسع من الوقت لتحويل الانتفاضة الأولى إلى موضوع للتأمل والدرس على المستوى السياسي والتعليمي والاجتماعي والنفسي والثقافي.

وبما أن التراكم لم يتحقق في الحالة الأولى، يبدو التفكير في إمكان تحقيقه في وضع يتسم بسخونة عالية أمراً بعيد المنال. وعلى الرغم من ذلك فثمة ضرورة لطرح إشكالات بعينها:

المسألة الأولى هي إيجاد توازن بين الثمن المطلوب والنتيجة المرجوة. ففي كل فعل من أفعال السياسة أو الحرب لا يمكن خرق هذه القاعدة: الثمن والنتيجة. لكن العلاقة بين طرفي هذه القاعدة الذهبية لم تتضح بعد.

المسألة الثانية هي حدود الإرادة. فمجرد التصميم على شيء ما لا يعني ضمان تحقيقه، إلا إذا دخلت في التصميم حسابات واقعية بشأن محصلة القوى المنخرطة في صراع ما بين جانبيين محددين. وهي قوى إقليمية ودولية، إلى جانب القوى المحلية نفسها.

المسألة الثالثة هي الأدوات. يمكن أن يكون الهدف واضحاً، وأن تكون صورة التوازنات على الأرض واضحة، لكن الأدوات قد تساهم في تعزيز الجهد، وربما تساهم في فشله. واختيار الأدوات ليس فعلاً من أفعال الإرادة، بل هو فعل من أفعال الحساب. **المسألة الرابعة** هي العلاقة بين النتيجة المرجوة والطريق. ثمة طرق متعددة للوصول إلى نتائج محددة. ليس الخط المستقيم بالضرورة أفضل الطرق، فالمرحلية، والمناورة الاستراتيجية، والخداع التكتيكي، طرق متنوعة لتحقيق نتيجة ما.

المسألة الخامسة هي المراجعة الدائمة في ضوء الواقع، وليس في ضوء الخطة الأصلية. فسرعة التقويم، التي تشمل الأدوات والثمن والطريق، واستخلاص العبر رياضة ضرورية لترشيح الممارسة.

المسألة السادسة هي العلاقة بين الواقع والشعار. يفترض بالشعار أن يشتغل على طريقة شرطي المرور، ينظم السير، ويحدد اتجاه الطريق. فإذا اضطرب، أو التبس،

أو غاب، يحدث ما تعرفه الميادين الكبرى من ازدحام، واختناق، وبحث عن طرق خلفية.

المسألة السابعة هي التوجيه والسيطرة، فلا يمكن مراكمة الفوز في حال تحقيقه، أو المراجعة في ضوء متغيرات جديدة، أو ممارسة مناورة استراتيجية أو خداع تكتيكي من دون تحكم وسيطرة من الألف إلى الياء. لكن تعدد مراكز التوجيه، أو وهن السيطرة، يصيب مختلف العلاقات السابقة بالشلل.

المسألة الثامنة هي التبريد الدائم للعقل. فالعقل، الذي استخرج العرب دلالاته من عقل الناقة، أي ربطها إلى شيء لا يمكنها من الإفلات، يحتاج إلى مفاهيم تربطه بالواقع، لتمنعه من التحليق، أو لتحول دون إفلات الواقع. المفاهيم أدوات باردة، ويجب أن تكون كذلك كلما ازداد الواقع سخونة.

المسألة التاسعة هي دفع الحربية وأصحاب الرؤوس الحامية إلى المقاعد الخلفية، كلما تعلق الأمر بقضايا الحرب والسلام، فهذه أشياء أخطر من أن تقع في أيدي جنرالات حقيقيين أو محتملين، وهي بالتأكيد أخطر من أن تقع في أيدي هواة، بل هي شأن من شؤون السياسيين من الألف إلى الياء.

يمكن استخدام المسائل السابقة في التفكير بما يجري الآن وهنا، وتأثير ما يجري الآن وهنا علينا في المقام الأول. يتسم هذا الأمر بكثير من الصعوبة لأسباب واضحة وأخرى أقل وضوحاً بطبيعة الحال، لكنه لا يفقد راهنيته أو ضرورته.

مهما يكن من أمر، ربما جاز لنا الآن رسم صورة للمرحلة الجديدة التي نعيشها الآن، والتي يمكن التفكير في كل ما تقدم على هديها.

أولاً، نحن في وضع مرشح للاستمرار فترة طويلة من الوقت. اسم هذه المرحلة بالعربي الفصيح: الأبارتهايد، بالمعنى التقليدي والكلاسيكي للكلمة. وقد وصل

الإسرائيليون إلى هذا الوضع لأنهم لا يريدون الانسحاب من الأرض، ويخافون من خطر الاختلاط بين الشعبين.

ثانياً، الصراع يدور بين الشعب الفلسطيني والكولونيالية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. هدف الكولونيالية قضم مزيد من الأرض، وجلب مليون من المستوطنين الجدد خلال العقد القادم، وحصر الفلسطينيين في معازل ديموغرافية كبيرة وقابلة للخنق. لن يختلف هذا الهدف كثيراً، سواء بقي شارون في الحكم أو جاء غيره.

ثالثاً، يجب عدم إسقاط فكرة "الترانسفير" من الأذهان، وخصوصاً في حال وقوع حرب إقليمية تقدم مبرراً كافياً لتحقيق هذا الهدف.

رابعاً، نحتاج إلى العالم في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى. هذا معنى الكلام عن الحماية الدولية. ومن يحتاج إلى العالم عليه أن يسعى إليه. الدبلوماسية النشيطة، والخطاب الإعلامي الواضح، ومختلف أشكال المقاومة المدنية، لغة يفهمها العالم.

هذا هو الأفق، وتلك هي المسائل، وهي لا تحتمل الخطأ أو الزلل، في صراع يشبه

صراع القط والأفعى. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>